٢٢

المزيّة على الأقران بين الإنفراد والاشتراك والاسقاط

دكتور

جمال محمد أحمد عوض

مدرس اللغويات . كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا

المقدمـــة

الحمد لله الذى أحسن كل شئ خلقه ، وخلق الإنسان في أحسن تقويم ، وكرمه وفضله على سائر مخلوقاته .
وأشهد أن لا إله إلا الله ، أضاء بالقرآن القلوب ، سبحانه أنزله بأجزل لفظ وأعذب أسلوب .
وأشهد أن سيدنا محمداً رسول الله أفصح العرب ، وحجة البلاغة والأدب نبى الرحمة ومبلغ الحكمة ، وشفيع الأمة وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .

وبعد ....

فقد وقع اختيارى ـ بتوفيق من الله عز وجل ـ على دراسة هذا الموضوع الذى يتعلق بالمزية أو الفضيلة في النحو العربى ،وتكمن أهمية هذا الموضوع فى الأتى :

١ — صلة هذا الموضوع بمعظم الأبواب النحوية مما يجعل لدراسته قيمة فى جمع ما تفرق من آثار تلك الظاهرة .

٢ — النظرة الخلافية بين النحوين لآثار تلك الظاهرة مما يجعل درستها عميقة ومفيدة .

وقد أردت من خلال تلك الدراسة أن أبرز موقف النحاة من تلك الظاهرة التى تتأرجح بين الانفراد والاشتراك والإسقاط تبعاً لموقفهم منها ، كما قصدت جمع ما تفرق من مظاهر تلك الظاهرة اللغوية لأنها متناثرة فى معظم الأبواب النحوية .

وقد جعلت هذه الدارسة تقوم على المسائل النحوية مع رد تلك المسائل إلى أبوابها ، وقد كانت طريقتى في دراسة هذا الموضوع تقوم على الآتى :

أولا : حصر مسائل المزية في النحو وترتيبها حسب ترتيب أبوابها في ألفية ابن مالك ما أمكن .

ثانيا : دراسة تلك المسائل دراسة نحوية تعتمد على إظهار موقف النحاة منها ، وما يسفر عنه هذا الموقف من إثبات للمزية أو إسقاطها أو إقامة دعوى الاشتراك فيها مستأنساً في دراسة ذلك بإيراد الشواهد المتعددة من كتاب الله ، وكلام العرب .

ثالثا : ختمت تلك الدراسة باستنتاج احتوى على أهم الأمور التى تم استخلاصها من دراسة هذا الموضوع .

رابعا : راعيت في تناولى لهذا الموضوع أن يكون الأسلوب سهلاً لا طرح فيه للقواعد ، ولا وصول فيه للتكلف والتعقيد .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل المتواضع خالصاً لوجهه الكريم إنه نعم المولى ونعم النصير

دكتور

جمال محمد أحمد عوض

أسماء الإشـــارة

وفيها مسألتان :

الأولى : اختصاص " ذان ، وتان " بالإعراب .

الثانية : استعمال " ذا " اسماً موصولاً .

أولا : اختصاص " ذان وتان " بالإعراب :

لكل مشار إليه اسم إشارة يناسبه ، وكل اسم إشارة مقصور على مشار إليه بعينه . فـ " ذا " للمفرد المذكر عاقلاً أو غير عاقل ، و " ذى " للمفردة المؤنثة – عاقلة أو غير عاقلة – و " ذان " للمثنى المذكر – عاقلاً أو غير عاقل و " تان " للمثنى المؤنث عاقلاً أو غير عاقل ، و " أولاء " للجمع مطلقا[١] .

وأسماء الإشارة مبنية ؛ لأنها أشبهت حرفاً كان ينبغى أن يوضع فلم يوضع ؛ فبنيت لأنها أشبهت حرفاً مقدراً[٢] ، ولما كانت أسماء الإشارة مبنية كانت في محل رفع أو نصب أو جر على حسب موقعها من الجمل .

وقد امتازت " ذان وتان " من بين أسماء الإشارة بالإعراب فتعرب إعراب المثنى بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً[٣] .

قال سيبويه " هذا باب تثنية الأسماء المبهمة التى أواخرها معتلة ، وتلك الأسماء : ذا ، وتا ، والذى ، والتى فإذا ثنيت قلت : ذان ، وإن ثنيت تا قلت : تان "[٤] ، وهذه التثنية عند المحققين تثنية حقيقية[٥] .

ويرى الفارسى أن " ذين وتين " ليسا تثنية حقيقية ، بل ألفاظ وضعت للمثنى ؛ لأن التثنية تستلزم التنكير ، واسم الإشارة لازم التعريف لا يقبل التنكير[٦] .

هذا ، والذى ينبغى التركيز عليه هنا هو أن " ذين ، وتين " فاقا أقرانهما من أسماء الإشارة بإعرابهما إعراب المثنى ؛ لأن التثنية من خصائص الأسماء ، فضعف الشبه بينهما وبين الحرف ، فأعربا دون باقى أسماء الإشارة .

ثانيا : استعمال " ذا " الإشارية اسماً موصولاً :

اختصت " ذا " من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة ، وتكون مثل " ما " في أنها تستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً فيقال : من ذا عندك ؟ وماذا عندك ؟ سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أم غيره ، ولا تكون " ذا " موصولة إلا بشرطين :

الأول : أن تكون مسبوقة بـ (ما) أو (من) الاستفهاميتين نحو : من ذا جاءك ، وما ذا فعلت ، فـ (من) اسم استفهام ، وهو مبتدأ ، و " ذا " موصولة بمعنى " الذى " خبر (من) و (جاءك) صلة الموصول ، والتقدير : من الذى جاءك[٧] .

---

(١) حاشية الخضرى ١ / ١٤٢ ، وينظر ابن الناظم ٧٧ ، والمساعد ١ / ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٢) شرح ابن عقيل ١ / ١٣١ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٩٨٤ .

(٤) الكتاب ٣ / ٤١١ ، وينظر المقتضب ٤ / ٢٧٨ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٩٨٤ .

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ١ / ١٩٠ .

(٧) شرح ابن عقيل ١ / ١٥٢ وينظر التصريح ١ / ١٣٩ ، والأشمونى ١ / ١٥٩ ، ١٦٠ .

قال سيبويه " هذا باب إجرائهم ذا ـ وحده ـ بمنزلة الذى وليس يكون كالذى إلا مع ما ومن في الاستفهام ، فيكون " ذا " بمنزلة الذى ، ويكون " ما " حرف استفهام "[١] .

الثانى : ألا تلغى في الكلام بأن تجعل (ما) مع (ذا) أو (من) مع (ذا) كلمة واحدة للاستفهام نحو : ماذا عندك ؟ أى : أى شئ عندك ؟ ، وكذلك : من ذا عندك ؟ فماذا مبتدأ ، وعندك : خبره ، وكذلك : من ذا مبتدأ ، وعندك خبره ، فذا في هذين الموضعين ملغاة ؛ لأنها جزء كلمة ؛ ولأن المجموع اسم استفهام[٢] .

قال سيبويه " وأما إجراؤهم إياها مع " ما " بمنزلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فتقول : خيراً كأنك قلت : ما رأيت "[٣] .

هذا ، واستعمال " ذا " اسماً موصولاً بالشرطين السابقين هو مذهب البصريين ، فلا يستعمل موصولاً من أسماء الإشارة إلا " ذا " وحدها ـ .

وعلى هذا الرأى تكون " ذا " قد فاقت أقرانها في هذا الاستعمال .

والكوفيون لا يقصرون هذا الاستعمال على " ذا " وحدها بل يجيزون أن تستعمل أسماء الإشارة كلها أسماء موصولة[٤] .

وعلى هذا الرأى تسقط مزية " ذا " ؛ لأن استعمال أسماء الإشارة أسماء موصولة صار متساوياً بين الجميع ولم يعد مقصوراً على " ذا " وحدها .

وجعل الكوفيون من ذلك قوله تعالى : { وما تلك بيمينك يا موسى }[٥] كأنه قال : وما التى بيمينك ؟ فـ " تلك " موصول صلته بيمينك ، ومنه قول الشاعر :

عدس ما لعباد عليك إمارة نجوت وهذا تحملين طليق[٦]

كأنه قال : والذى تحملين طليق .

وما ذهب إليه الكوفيون من تعميم هذا الاستعمال في أسماء الإشارة لم يؤيده أكثر النحويين ، وما استدلوا به من السهل إسقاطه[٧] .

ويترتب على ذلك إثبات تلك المزية لـ " ذا " دون غيرها من أسماء الإشارة بالضوابط التى سبقت الإشارة إليها[٨] .

---

(١) الكتاب ٢ / ٤١٦ ، ٤١٧ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٩٦ ، ١٩٧ .

(٢) شرح ابن عقيل ، وينظر المغنى ١ / ٣٣٠ ، ٣٣١ .

(٣) الكتاب ٢ / ٤١٦ ، ٤١٧ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٧٨ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢ / ١٠١١ ، وينظر المساعد ١ / ١٤٧ .

(٥) الآية (١٧) من سورة طه .

(٦) قائله : يزيد بن مفرغ ، وهو من الطويل من مواضعه : الديوان ٤٠ ، وهو ليزيد في أمالى ابن الشجرى ٢ / ١٧٠ ، وتذكرة النحاة ٢٠ والتصريح ١ / ١٣٩ ، ٢ / ٢٠٢ ، وبلا نسبة في معانى الفراء ١ / ١٣٨ ، ٢ / ١٧٧ ، ومعانى الزجاج ١ / ٢٨٨ ، وإعراب القرآن للنحاس١ / ٢٤٣ ، وابن يعيش ٢ / ١٦ وأوضح المسالك١ / ١٦٢ ، والمغنى ٢ / ٤٦٢ .

(٧) الإنصاف ٢ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(٨) ابن الناظم على الألفية ٨٩ ، ٩٠ ، وينظر حاشية الخضرى ١ / ١٦١ ، ١٦٢ .

الموصول الحرفي والاسمي

وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى : وقوع صلة (أن) جملة طلبية :

(أن) ثنائية الوضع توصل بالفعل المتصرف ماضياً نحو : أعجبنى أن قام زيد ، ومضارعاً فتؤثر فيه النصب ، وتخلصه للاستقبال نحو : يعجبنى أن تخرج ، وأمراً نحو : كتبت إليه بأن قم[١] .

وعلى هذا يصح في الرأى المشهور ـ وقوع صلة (أن) جملة طلبية دون سائر الموصولات الاسمية والحرفية فإن صلتها لابد أن تكون خبرية[٢] .

وهذه المزية التى انفردت بها (أن) دون بقية الموصولات الحرفية والاسمية لم يتفق عليها النحويون . فقد أثبتها سيبويه ومن وافقه[٣] وحكى سيبويه : كتبت إليه بأن قم[٤] . فالجار يقتضى مجروراً مؤولاً من " أن " والفعل بعدها ، ونحو : كتبت إليه بألا تقم .

والأصل (أن لا) أدغمت النون في (لا) الناهية ، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ، فتؤول (أن) مع صلتها بمصدر طلبى أى : بمصدر يفيد الأمر والنهى ، فيكون التقدير : كتبت إليه بالأمر بالقيام ، أو بالنهى عنه[٥] .

والرافضون لتلك المزية يرون أن كل موضع وقع فيه الطلب سواء أكان أمراً أم غيره هو صالح لأن تكون (أن) فيه تفسيريه إذا لم يوجد حرف جر ظاهر نحو قوله تعالى " فأوحينا إليه أن اصنع الفلك "[٦] .

فهى في هذا القول الكريم ونحوه مفسرة إن لم يقدر قبلها الجار ؛ لانطباق وصف التفسيرية عليها وهو كونها مسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، وخلوها من حرف جر ، ووقوع جملة بعدها[٧] .

ولا حاجة إلى تقدير حرف الجر عند عدم وجوده ظاهراً في الكلام إذ ما الداعى لتقديره ، واعتبارها مصدرية لا مفسرة ؟

ويرى المانعون لتلك المزية أنه إن وجد قبل (أن) حرف جر ظاهر وكانت موصولة بطلب فهى زائدة ، وقد نسب المنع لأبى حيان[٨] .

واستدل أبو حيان بدليلين :

أحدهما : أنهما إذا قدرا بالمصدر فات معنى الأمر .

الثانى : أنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً لا يصح أعجبنى أن قم ، ولا : كرهت أن قم كما يصح ذلك مع الماضى ومع المضارع[٩] .

---

(١) المغنى ١ / ٣٧ .
(٢) المساعد ١ / ١٧١ ، وينظر توضيح المقاصد ١ / ٢٠٣ .
(٣) الكتاب ٣ / ١٦٢ ، وينظر المغنى ١ / ٣٧ .
(٤) الكتاب ٢٣ / ١٦٢ .
(٥) حاشية الخضرى ١ / ١٤٨ .
(٦) من الآية (٢٧) من سورة المؤمنون .
(٧) حاشية الخضرى ١ / ١٤٨ ، ١٤٩ .
(٨) الارتشاف ٢ / ٩٩١ ، وينظر المساعد ١ / ١٧١ .
(٩) مغنى اللبيب ١ / ٣٧

وأجيب عن الأول : بأن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال في الموصولة بالماضى والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور .

وعن الثانى : أنه إنما امتنع ما ذكره ؛ لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء ، لا لما ذكر ، ثم ينبغى له أن لا يسلم مصدرية (كى) ؛ لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً ، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل[١] .

ونخلص من ذلك أن الموصول الحرفى (أن) يصح – في الرأى المشهور – وقوع صلته جملة طلبية دون سائر الموصولات الاسمية والحرفية ، فإن صلتها لابد أن تكون خبرية ، وبناء على هذا الرأى المشهور فالمزية ثابتة ، والتفرد موجود[٢] .

المسألة الثانية : نيابة (ما) عن ظرف زمان :

ما تأتى على وجهين أسمية وحرفية وكل منهما ثلاثة أقسام :

فأما الأسمية فتكون معرفة وهى نوعان : ناقصة : وهى الموصولة ، وتامة : وهى نوعان : عامة : أى مقدرة بقولك الشئ وهى التى لم يتقدمها اسم تكون هى وعاملها صفة له فى المعنى ، وخاصة هى التى تقدمها ذلك ، وتقدر من لفظ ذلك الاسم .

والثانى : أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف ، وهى أيضاً نوعان : ناقصة ، وتامة ، فالناقصة : هى الموصوفة والتامة تقع فى ثلاثة أبواب : هى التعجب ، ونعم وبئس ، والمبالغة .

الثالث : أن تكون نكرة مضمنة معنى الحرف ، وهى نوعان : أحدهما الاستفهامية ، والأخرى الشرطية[٣] .

وأما أوجه الحرفية :

فأحدهما : أن تكون نافية .

والثانى : أن تكون مصدرية ، وهى نوعان : زمنية وغيرها .

الوجه الثالث : أن تكون زائدة ، وهى نوعان . كافة وغير كافة ، والكافة ثلاثة أنواع :

أحدهما : الكافة عن عمل الرفع ، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال : قل وكثر وطال .

الثانى : الكافة عن عمل النصب والرفع ، وهى المتصلة بإن وأخواتها .

الثالث : الكافة عن عمل الجر ، وتتصل بأحرف وظروف ، والأحرف كرب ، والكاف ، والباء ، ومن .

وأما الظروف : فأحدها " بعد " .

وغير الكافية نوعان : عوض ، وغير عوض ، فالعوض : فى باب كان عند حذفها وبقاء الاسم والخبر[٤] .

و" ما " المصدرية توصل بفعل متصرف غير أمر ، وقد توصل بجملة اسمية[٥] .

فمثال وصلها بالماضى: لا أصحبك مادمت منطلقاً ، والمضارع : لا أصحبك ما يقوم زيد ، والجملة الاسمية : لا أصحبك ما زيد قائم . وتنفرد ـ ما ـ المصدرية دون بقية أخواتها من الموصولات الحرفية بنيابتها عن ظرف زمان نحو : جد مادمت واجداً أى : مدة دوامك واجداً[٦] ، ولا يشاركها في هذا الاستعمال غيرها[٧] .

---

(١) السابق ١ / ٣٧ .

(٢) ينظر الكتاب ٣ / ١٦٢ ، وحاشية الخضرى ١ / ١٤٨ ، ١٤٩ .

(٣) المغنى ١ / ٢٢٦ : ٢٣٢ .

(٤) المغنى ١ / ٣٣٣ : ٣٤٢ .

(٥) ابن الناظم ٨١ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٠٣ .

(٦) المساعد ١ / ١٧٢ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٥ .

(٧) ارتشاف الضرب ٢ / ٩٩٥ ، وينظر الكتاب ٣ / ١٠٢ .

ويرى الزمخشرى أن (ما) لا تنفرد بهذا الاستعمال ، بل أجاز مشاركة (أن) لها في ذلك[١] ، وجعل من ذلك قوله تعالى { أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ }[٢] .

والذى ذهب إليه الزمخشرى لا ينال من انفراد (ما) بهذا الاستعمال ؛ لأنه مردود عند أكثر النحويين ؛ لأن (أن) في الآية للتعليل ، واستعمالها في موضع التعليل مجمع عليه ، وهو لائق في هذا الموضع فلا يعدل عنه ، وأما استعمالها في موضع التوقيت فلا يعترف به أكثر النحويين ، ولا ينبغى أن يعترف به ، لأن كل موضع ادعى فيه ذلك صالح للتعليل ، فالقول به موقع في لبس[٣] .

وعلى هذا بقى اختصاص (ما) بنيابتها عن الظرف ، وهذا الاستعمال لا يشاركها فيه غيرها من أخواتها على الصحيح[٤] .

المسألة الثالثة : انفراد " اللذين واللتين " بالإعراب :

الأسماء الموصولة المختصة مبنية ، لأنها أشبهت الحرف في الافتقار إلى الصلة ، فأشبهت الحرف في هذا ؛ لأن الحرف موضوع ـ غالباً ـ لتأدية معانى الأفعال وشبهها إلى الأسماء ؛ فلا يظهر معناه إلا بوضعه في جملة ، فهو محتاج إليها دائماً ، فاسم الموصول يشبهه من هذه الناحية : في أنه لا يستغنى مطلقاً عن جملة بعده ، أو ما ينوب عنها ، أو شبهها ، يتم بها المعنى[٥] .

ومع هذا فقد انفرد (اللذان واللتان) بالإعراب دون بقية الأسماء الموصولة المختصة ؛ لأنه قد عارض ذلك ما فيهما من التثنية التى هى من خواص الأسماء[٦] .

والاسمان الخاصان بالتثنية ، وهما " اللذان " و " اللتان " يعربان إعراب المثنى بالألف رفعاً ، والياء نصباً وجراً[٧] .

فيقال : جاء اللذان نجحا ، واللتان نجحتا ، ورأيت اللذين نجحا ، واللتين نجحتا ، وسلمت على اللذين نجحا واللتين نجحتا .

وتخفيف النون فيهما لغة الحجاز وبنى أسد[٨] ، وتشديدهما لغة تميم وقيس[٩] هذا في حال رفعهما ، أما في حال النصب أو الجر فلا يجوز تشديدهما مع الياء عند البصريين ، وأجازه الكوفيون[١٠] .

هذا ، وقد تشارك (الذين) (اللذين واللتين) في الإعراب فتشاركهما في هذه المزية ، والأصل في (الذين) البناء فيقال : جاء الذين نجحوا ورأيت الذين نجحوا ، وسلمت على الذين نجحوا رفعاً ونصباً وجراً إلا أنها أعربت في لغة إعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً[١١] .

---

(١) الكشاف ١ / ٣٠٥ .

(٢) من الآية (٢٥٨) من سورة البقرة .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٥) ابن الناظم على الألفية ٣٠ ، وينظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ١١١ ، ١١٢ .

(٦) السابق ٣٠ .

(٧) المساعد ١ / ١٤٠ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٨) الارتشاف ٢ / ١٠٠٣ ، وينظر الاشمونى ١ / ١٤٧ .

(٩) التصريح ١ / ١٣٢ .

(١٠) الارتشاف ٢ / ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، وينظر حاشية الخضرى ١ / ١٥١ ، ١٥٢ .

(١١) ابن الناظم ٨٣ ، وينظر حاشية الخضرى ١ / ١٥٤ .

فيقال : جاء اللذون نجحوا ، ورأيت الذين نجحوا ، وسلمت على الذين نجحوا ، وهى لغة لطيئ[١] ، وقيل : لهذيل[٢] ، وقيل : إنها لغة عقيل[٣] ، وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر :

نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا[٤]

وبناء على هذه اللغة يكون الإعراب في الأسماء الموصولة المختصة غير مقصور على " اللذين واللتين " بل تشاركهما فيه " الذين " ؛ لأن الجمع فيه مختص بالأسماء فعارض شبه الحرف فيه فأعرب[٥] .

الرابعة : إعراب (أى) الموصولة :

الأسماء الموصولة المشتركة ستة هى : من ، وما ، وال ، وذو ، وذا ، وأى[٦] ، وجميعها مبنية ماعدا أياً فقد انفردت بالإعراب المطلق أو الأغلب .

فهى عند الخليل ويونس معربة ـ مطلقاً ـ سواء حذف صدر صلتها أم لم يحذف ، وسواء أضيفت أم لم تضف .

قال سيبويه : " وزعم الخليل أن أيهم إنما وقع فى اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية كأنه قال : اضرب الذى يقال له أيهم أفضل ... وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك : أشهد أنك لرسول الله "[٧] ، وهى عند سيبويه ترد معربة ومبنية ، فتعرب في ثلاثة أحوال ، وتبنى في حالة واحدة .

أما أحوال إعرابها :

١ ـ إذا أضيفت وذكر صدر الصلة نحو : يعجبنى أيهم هو أحسن .

٢ ـ إذا لم تضف وذكر صدر الصلة نحو : يعجبنى أي هو أحسن .

٣ ـ إذا لم تضف وحذف صدر الصلة نحو : يعجبنى أى أحسن .

وأما الحالة التى تبنى فيها فهى إذا أضيفت وحذف صدر صلتها نحو يعجبنى أيهم أحسن[٨] .

قال سيبويه : " وأرى قولهم : اضرب أيهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الفتحة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر ، وبمنزلة الفتحة في الآن حين قالوا : من الآن على غد ، ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئاً لم تجئ أخواته عليه إلا قليلاً ، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً ... فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يستعمل ، خالفوا بإعرابها إذ استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً "[٩] .

ومذهب الكوفيين أن (أياً) الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها كانت معربة ، وعلى هذا فهم يتفقون مع الخليل ويونس في إعرابها مطلقا[١٠] .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٨ ، وينظر شرح التسهيل ١ / ١٩١ .

(٢) المساعد ١٤٢/١

(٣) النوادر لأبى زيد ٣١٧ .

(٤) من الرجز المشطور ، وقد اختلف في قائله : فهو لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٢ ولرؤبةأو لليلى أو لأبى حرب الأعلم في الدرر ١ / ٢٥٩ ولليلى أو لأبى حرب الأعلم في الخزانة٦ / ٢٣ ، ولأبى حرب الأعلم في نوادر أبى زيد ٣١٧ ، وللعقيلى في المغنى ٢ / ٤١٠ ، وحاشية الخضرى ١ / ١٥٤ وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ١٣١ ، وابن الناظم ٨٣ ، والمساعد ١ / ١٥١ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٩١/١

(٦) المساعد ١ / ١٥٤ ، ١٥٥ ، وينظر توضيح المقاصد ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٧) الكتاب ٢ / ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

(٨) الكتاب ٢ / ٤٠٠ ، وينظر التصريح ١ / ١٣٥ ، وحاشية الخضرى ١ / ١٦٩ ، ١٧٠.

(٩) الكتاب ٢ / ٤٠٠ .

(١٠) الإنصاف ٢ / ٧١١ : ٧١٣ ، وينظر الارتشاف ٢ / ١٠١١ .

ونلحظ من رأى الكوفيين والخليل ويونس أن المزية المختصة بـ (أى) مطلقة ؛ لأن إعرابها عندهم غير مقيد ، وأما على رأى سيبويه فالمزية غالبة ؛ لأنها تبنى في حالة واحدة ، وتعرب في ثلاثة أحوال .

قال ابن الشجرى : " وإنما حكم ببناءها إذا انقطعت صلتها ؛ لأنه جعل لتضمنها معنى الحرف تأثيراً فيها ، وخص بذلك حال النقص الذى دخلها ؛ كأنها لما حذف المبتدأ العائد عليها من صلتها ضعفت ، فرجعت إلى البناء الذى استحقه " الذى " ومن " وما "[١] .

وقد أنكر ثعلب ـ فيما نقل عنه ـ أن تكون (أى) موصولة أصلاً[٢] ، وعلى رأيه فمزية الإعراب لا مطلقة ولا غالبة ؛ لأنها لا تعد عنده من الموصولات.

والأولى أن يكون إعرابها غالباً لا مطلقاً ؛ لأن الأصل فيها البناء ؛ لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام إلا أنها أعربت حملاً على نظيرها وهو " بعض " وعلى نقيضها وهو " كل " وهذا على خلاف القياس ، فلما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت ، فردت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس[٣] .

كان وأخواتها

وفيها اثنتا عشرة مسألة :

المسألة الأولى : اختصاص دام والمنفى بـ (ما) بعدم دخولها على مبتدأ ذى خبر مفرد طلبى :

امتازت " دام " والفعل المنفى في هذا الباب بعدم دخوله على مبتدأ ذى خبر مفرد طلبى نحو : أين ، وكيف ، ومتى ، فلا يقال : لا أصحبك أين مادام زيد ، ولا أين ما كان زيد ، ولا متى ما صار القتال ولا أين ما زال زيد ، ولا كيف ما أصبح زيد[٤] .

وذلك حتى لا يجتمع شيئان لكل منهما الصدارة ، فيقع بينهما التعارض ، ولا يمكن تفضيل أحدهما على الآخر ، و " ما " النافية من الأدوات التى لها الصدارة ، فلا يجوز تقديم الخبر ولا غيره من جملتها عليها ، وكذا كل ما له الصدارة كالاستفهام ، وأسماء الشرط وغيرهما[٥] .

ويفهم مما سبق أن تلك المزية ثابتة إذا كان النافى (ما) فإن كان النافى غيرها ، أو لم يكن هناك نفى أصلاً زالت تلك المزية وصح دخول تلك الأفعال على مبتدأ ذى خبر طلبى .

يقال : أين كان زيد ، وأين لم يكن زيد ، ومتى لم يصر القتال ، وأين لم يزل زيد[٦] ، وذلك لأنه ليس لـ " لم أولا " صدارة حتى يتحقق التعارض بينها وبين ما له الصدارة كأسماء الشرط والاستفهام .

---

(١) الأمالى لابن الشجرى ٢ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، وينظر ابن الناظم ٩٤ .
(٢) مغنى اللبيب ١ / ٩١ ، ٩٢ .
(٣) البيان لأبى البركات الأنبارى ٢ / ١٣٢ ، وينظر الأمالى لابن الحاجب ١ / ١٤٧ ، ١٤٨ ، والمغنى لابن هشام ١ / ٩١ ، ٩٢ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٠ ، ٣٥١ ، وينظر توضيح المقاصد ١ / ٣٠٠ ، ٣٠١ .
(٥) المساعد ١ / ٣٠٨ ، ٣٠٩ .
(٦) الارتشاف ٣/ ١١٥٠ ، ٣ / ١٢٤٢ ، وينظر الهمع ١ / ١١٣ .

المسألة الثانية : دلالة (كان) على الدوام :

تمتاز (كان) عن غيرها بمرادفة لم يزل كثيراً ، فتدل على الدوام والاستمرار الذى يعم الأزمنة الثلاثة ، بشرط وجود قرينة تدل على هذا الشمول[١] . نحو قوله تعالى : { وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا }[٢] وقوله تعالى: { وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا }[٣] أى : لم يزل[٤] .

وعلى هذا تكون (كان) قد فاقت أقرانها في الدلالة على الدوام ، وعدم اقتضاء الانقطاع . غير أن تلك الأفضلية تتلاشى أمام مذهب أكثر النحاة الذين يرون أن (كان) تقتضى الانقطاع كسائر الأفعال الماضية[٥] .

وعلى الرغم من إثبات تلك الأفضلية لـ (كان) أو عدم إثباتها يمكن القول : إن الأصل في (كان) أن يدل بها على حصول معنى ما دخلت عليه فيما مضى دون التعرض لأولية ولا انقطاع ، كغيرها من الأفعال الماضية ، فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى : { وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ }[٦] .

وقد يقصد بها الدوام كما يقصد بـ " لم يزل " كقوله تعالى : { وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا }[٧] ، ومنه قول الشاعر :

وكنت امرأ لا أسمع الدهر سبة أسب بها إلا كشفت غطاءها[٨]

المسألة الثالثة : زيادة (كان) :

انفردت (كان) دون بقية أخواتها باستعمالها زائدة[٩] ، وإذا زيدت كانت بلفظ الماضى ، وتزاد بين الشيئين المتلازمين كالمبتدأ والخبر نحو : محمد كان قائم ، والفعل ومرفوعه نحوه : لم يوجد كان مثلك ، والصلة والموصول نحو : جاء الذى كان أكرمته ، والصفة والموصوف نحو : مررت برجل كان قائم .

وتنقاس زيادتها بين " ما " وفعل التعجب نحو : ما كان أحسن زيداً[١٠] ، وهذه المزية خاصة بـ (كان) لا يشاركها فيها غيرها من أخواتها هذا عند جمهور البصريين[١١] .

وأما الكوفيون فلا يقصرون الزيادة على (كان) ـ وحدها ـ بل أجازوا زيادة (أمسى) و (أصبح) في التعجب ، وحكوا : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها[١٢] .

---

(١) المساعد ١ / ٢٦٧ .

(٢) من الآية (٢١) من سورة الفتح .

(٣) من الآية (٧٠) من سورة الفرقان .

(٤) ارتشاف الضرب ٣ / ١١٨٤ .

(٥) السابق ٣ / ١١٨٤ ، وينظر شرح التسهيل ١ / ٣٦٠ .

(٦) من الآية (١٠٣) من سورة آل عمران .

(٧) من الآية (٢٧) من سورة الأحزاب .

(٨) قائله : قيس بن الخطيم ، وهو من الطويل . من مواضعه : ديوان قيس ٤٩ ، وشرح المرزوقى ١ / ١٨٦ ، وشرح التبريزى ١ / ٩٦ ، والخزانة ٧ / ٣٥ ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١ / ١٩ .

(٩) ابن الناظم ١٣٩ ، ١٤٠ ، وينظر شرح التسهيل ١ / ٣٦٠ ، ٣٦١ ، والمساعد ١ / ٢٦٨ .

(١٠) المقرب ١ / ٩٢ ، وينظر الخصائص ١ / ٣٧ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(١١) شرح الكافية الشافية ١ / ٤١١ ، ٤١٤ ، وينظر حاشية الخضرى ١ / ٢٥٦ .

(١٢) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤١٥ .

وقد توسع الكوفيون في ذلك فقاسوا على (كان) سائر أخواتها ، ما لم يناقض معنى الفعل المزيد معنى التعجب[١] .

وقد توسع بعض النحويين أكثر من ذلك فأجازوا زيادة كل فعل لازم من غير هذا الباب مما لا يناقض نحو : ما قام أحسن زيداً ، وفلان قعد يتهكم بعرض فلان[٢] .

والأولى أن يقال : إن تلك الأفضلية مختصة بـ (كان) دون بقية أخواتها ، وإن جاء ما ظاهره زيادة غيرها فهو من القلة ، بحيث لا يقاس عليه[٣] .

المسألة الرابعة : حذف كان :

اختصت " كان " ـ وحدها ـ من بين أخواتها بأنها تعمل مذكورة أحياناً ، أو محذوفة أحياناً أخرى ، وصور الحذف أربع :

الأولى : حذف " كان " وحدها .

الثانية : حذفها مع اسمها فقط .

الثالثة : حذفها مع خبرها فقط .

الرابعة : حذفها مع معموليها .

وهذه الصور الأربع متفاوتة من حيث الشيوع والكثرة وفيما يأتي بيان لكل صورة .

الصورة الأولى : حذف كان وحدها :

تختص (كان) دون بقية أخواتها بحذفها ـ وحدها ـ مع بقاء الاسم والخبر، ويتحقق ذلك إذا وقعت (كان) بعد (أن) المصدرية ، وعوض عنها (ما)[٤] . نحو : أما أنت منطلقاً انطلقت معك ، والأصل : ان كنت . فحذفت (كان) وعوض عنها (ما) وانفصل الضمير لما حذف الفعل ، و (أنت) اسم (كان) المحذوفة ، و (منطلقاً) خبرها[٥] ، وحذف (كان) ـ هنا ـ واجب ؛ لوجود العوض عنها وهو (ما) .

وعند المبرد ـ فيما نقل عنه ـ (ما) ليست عوضاً ، فيجوز الجمع بينها وبين الفعل فيقال : أما كنت منطلقاً انطلقت[٦] .

ويرى أبو علي الفارسي أن (ما) لما كانت عوضاً عن (كان) نابت منابها في العمل[٧] ، والذي يهم هنا هو أن " كان " امتازت عن بقية أخواتها بحذفها مع بقاء الاسم والخبر[٨] ، ومن الشواهد الشعرية المشهورة التي تدل على تلك المزية قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع[٩]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٢ ، وينظر الارتشاف ٣ / ١١٨٦ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١١٨٦ ، وينظر الكتاب ١ / ٧٣ ، ٢ / ١٥٣ .

(٣) حاشية الخضري ١ / ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١ / ٤١٧ ، ٤١٨ ، وينظر شرح التسهيل ١ / ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

(٥) الكتاب ١ / ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، وينظر المساعد ١ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(٦) لم أجده في المقتضب وينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣١٠ ، وينظر الأشموني ١ / ٢٤٤ .

(٧) البغداديات ٣١٠ .

(٨) حاشية الخضري ١ / ٢٦٠ ، وينظر الكتاب ١ / ٢٩٣ ، ٣ / ٧ .

(٩) قائله : العباس بن مرداس ، وهو من البسيط من مواضعه : الديوان ١٢٨ ، والكتاب١ / ٢٩٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٦٥ ، وشرح شذور الذهب ٢٤٢ ، والمغني ١ / ٧١ ، وابن الناظم ١٤٣ ، وحاشية الخضري ١ / ٢٦٠ ، والدرر ١ / ٩٢ .

والأصل : أن كنت ذا نفر ، حذفت (كان) وعوض عنها (ما) التى أدغمت في (أن) ، وانفصل الضمير بعد حذف الفعل ، وهو اسم (كان) المحذوفة ، و " ذا " خبرها[١] .

الصورة الثانية : حذف " كان " مع اسمها :

من خصائص (كان) التى انفردت بها دون بقية أخواتها حذفها مع اسمها وبقاء الخبر ، ويتحقق ذلك بعد (إن) و (لو) الشرطيتين[٢] ، ومنه قول الشاعر :

قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً فما اعتذارك من قول إذا قيلا[٣]

أى : إن كان المقول صدقاً ، وإن كان المقول كذباً ، ومنه قول الآخر :

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكاً جنوده ضاق عنها السهل والجبل[٤]

أى : ولو كان ملكاً .

وحذف (كان) مع اسمها بعد (إن) و (لو) الشرطيتين كثير ، وأقل منهما حذفها مع اسمها بعد (لدن)[٥] ، ومنه قول الراجز :

من لد شولاً فإلى اتلائها[٦]

أى : من لدن كانت شولاً[٧] .

هذا ، والذى ينبغى التركيز عليه هو أن (كان) فاقت أقرانها في جواز حذفها مع اسمها دون الخبر[٨] .

الصورة الثالثة : حذف (كان) مع الخبر :

من خصائص (كان) التى انفردت بها عن بقية أخواتها حذفها مع الخبر مع بقاء الاسم ، ويكون ذلك بعد (إن) و (لو) الشرطيتين ـ كما هو الحال في الصورة السابقة ـ والحذف في هذه الصورة قليل بالنظر إلى الصورة السابقة[٩] .

فمثاله بعد (إن) : المرء محاسب على عمله إن خير فخير وإن شر فشر .

والتقدير على هذه الصورة من الحذف : المرء محاسب على عمله ، إن كان في عمله خير فجزاؤه خير ، وإن كان في عمله شر فجزاؤه شر .

---

(١) حاشية الخضرى ١ / ٢٦٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٦٩ ، ٣ / ١٤٩ ، وينظر ابن الناظم ١٤١ ، ١٤٢ .

(٣) قائله : النعمان بن المنذر ، وهو من البسيط وهو للنعمان في الكتاب ١ / ٢٦٠ ، وابن يعيش ٢ / ٩٦ ، ٩٧ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤١٧ والخزانة ٤ / ١٠ . وبلا نسبة في المسائل الحلبيات ٢٣٢ ، و شرح الكافية للرضى ٢ / ١٤٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٩٤ ، والمساعد١ / ٢٧١ ، وحاشية الخضرى ١ / ٢٥٨ .

(٤) لم أقف على قائله ، وهو من البسيط من مواضعه : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٣ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٦٢ ، والمساعد ١ / ٢٧١ ، والهمع ١ / ١٢١ ، والأشمونى ١ / ٢٤٢ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٥ ، وينظر المساعد / ٢٧٣ .

(٦) قائله : العجاج ، وهو من الرجز وهو للعجاج في إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٥٧ ، ٢ / ٢٧٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ١ / ٢٦٤ ، وابن الشجرى ١ / ٢٢٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ١٥٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٩٥ ، والمساعد ١ / ٢٧٣ ، والأشمونى ١ / ٢٤٣ ، والدرر ١ / ٩١ .

(٧) توضيح المقاصد ١ / ٣٠٩ ، وينظر الكتاب ١ / ٢٦٥ .

(٨) ارتشاف الضرب ٣ / ١١٩١ .

(٩) ابن الناظم ١٤٢ ، وينظر حاشية الخضرى ١ / ٢٥٩ .

ومثاله بعد (لو) : ولو تمر .

والتقدير على تلك الصورة القليلة : ولو يكون عندكم تمر ، وكون هذه الصورة أقل من السابقة لا يؤثر في اختصاص (كان) بها دون بقية أخواتها من النواسخ[١] .

الصورة الرابعة : حذف (كان) ومعموليها :

من خصائص (كان) التى انفردت بها دون بقية أخواتها حذفها مع معموليها ، ويكون ذلك بعد (إن) الشرطية المزيدة بعدها (ما)[٢] ومن ذلك قول العرب : افعل ذلك إما لا .

أى : إن كنت لا تفعل غيره[٣] .

حذفت (كان) وهى فعل الشرط ، وحذف اسمها وخبرها ، دون حرف النفى الذى قبله ، وجئ بـ (ما) كعوض عن (كان) ـ وحدها ـ وأدغمت فيها النون من (إن) فصار الكلام " إما لا " وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه ، وتقديره . فافعل هذا[٤] .

وحذف (كان) ـ هنا ـ واجب ؛ لأنه عوض عنها ، فلا يجتمع مع (ما) ، وأما اسمها وخبرها فقد حذفا بلا تعويض ، وهذا الموضع قليل اختصت به (كان) دون بقية أخواتها .

هذه هى الصور الأربع المتعلقة بحذف (كان) ، والتى فاقت فيها أقرانها سواء كان الحذف لها ـ وحدها ـ أم لها مع الاسم فقط ، أم لها مع الخبر فقط ، أم لها مع معموليها .

المسألة الخامسة : حذف نون مضارع (كان) :

اختصت (كان) من بين أخواتها بجواز حذف نون مضارعها ، وذلك بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون المضارع مجزوما .

الثانى : ألا يتصل به ضمير نصب .

الثالث : أن يكون ما بعده متحركاً[٥] .

فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة في مضارع (كان) جاز حذف النون ؛ لكثرة الاستعمال .

قال سيبويه " الا ترى أنك تقول : ألم أك ، فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره "[٦] .

هذا ، وإن فقد شرط من الشروط التى سبق النص عليها امتنع حذف النون من مضارع (كان) ، وفقدت اختصاصها بذلك .

فلا تحذف النون من مضارع (كان) المرفوع أو المنصوب ؛ لعدم التقاء الساكنين[٧] ، ولا تحذف النون إذا اتصل بالفعل ضمير نصب ؛ لأن من شأن الضمائر رد الأشياء إلى أصولها ، فاتصال الضمير يقوى بقاء النون ويمنع حذفها[٨] .

ولا تحذف النون إذا وليها ساكن ؛ لأنه يجب تحريكها للتخلص من التقاء الساكنين فتقوى النون بالحركة فتخرج من الشبه بحروف العلة في الحذف لالتقاء الساكنين[٩] .

---

(١) شرح التصريح ١ / ٦٣٣ .

(٢) المساعد ١ / ٢٧٥ ، وينظر الهمع ١ / ١٢٢ ، والأشمونى ١ / ٢٤٥ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، وينظر المقتضب ٢ / ١٥١ .

(٤) الدرر اللوامع ١ / ٩٣ ، وينظر الارتشاف ٣ / ١١٩٣ .

(٥) أوضح المسالك لابن هشام ١ / ١٩١ ، وينظر الكتاب ٢ / ١٩٦ ، والمقتضب ٣ / ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٦) الكتاب ٢ / ١٩٦ .

(٧) همع الهوامع ١ / ١٢٢ .

(٨) المقتضب ٣ / ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٩) شرح الأشمونى ١ / ٢٤٥ .

وقد جوز يونس حذف النون مطلقاً سواء وليها ساكن أم متحرك[١] ووافقه ابن مالك بقوله " وبه أقول ؛ لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف ، وثقل اللفظ بها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك ، فالحذف حينئذ أولى[٢] ... ويترتب على رأى يونس ، وابن مالك ثبات المزية ، واتساع الاختصاص ، وقد استعمل العرب الحذف قبل الساكن كثيراً ، ومنه قول الشاعر :

فإن لم تك المرآة أبدت وسامة فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم[٣]

وهذا البيت وأمثاله حمله أكثر النحاة على الضرورة ، وابن مالك يرى أنه لا ضرورة هنا لإمكان أن يقال : فإن لم تكن المرآة أخفت وسامة[٤] .

والأولى أن يقال : إن (كان) اختصت دون بقية أخواتها بحذف النون من مضارعها بالقيود التى سبقت الإشارة إليها ، وإن كان رأى يونس وابن مالك يؤدى إلى اتساع الاختصاص إلا أن الأولى حمل رأيهما على الضرورة ؛ لأن الأصل في النون أن تبقى إذا وليها ساكن ، إذ تحرك بالكسر ؛ للتخلص من التقاء الساكنين[٥] .

المسألة السادسة : اتصال خبر (كان) إذا كان ضميرا :

اختصت (كان) من بين أخواتها بأنه إذا كان خبرها ضميراً جاز اتصاله وانفصاله فيقال : كنته ، وكنت إياه[٦] ، ولا يشاركها في هذا الحكم غيرها من أخواتها ، فلا يجوز أصبحته ، ولا أمسيته[٧] .

وبالاتصال جاء قول الشاعر :

فإلا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها[٨]

وقد ذهب بعض النحويين إلى أن هذا الاستعمال لا تختص به (كان) ، بل هو جار في أخواتها فيقال : الصديق أصبحته ، وأصبحت إياه .

وعلى هذا الرأى فلا مزية لـ (كان) على أخواتها ، بل بات الأمر مشتركاً بينها وبينهم ، ومع ثبوت الاشتراك يسقط الاختصاص .

المسألة السابعة : إضمار (أن) بعد لام الجحود :

يجب نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد لام الجحود ؛ وهى اللام المسبوقة بكون ماضى منفى ناقص ، سواء أكان الكون ماضياً لفظاً نحو : ما كان محمد ليقصر ، أم معنى نحو : لم يكن محمد ليقصر[٩] .

---

(١) الكتاب ٢ / ١٨٤ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٦ .

(٣) قائله : حسبل بن عرفطه ، وهو من الرمل . من مواضعه : الكتاب ٢ / ١٨٤ ، والخصائص ١ / ٩٠ ، وابن الناظم ١٤٤ ، والتصريح ١ / ١٩٦ ، والهمع ١ / ١٢٢ ، والأشمونى ١ / ٢٤٥ ، والدرر ١ / ٩٣ . والشاهد فيه : فإن لم تك المرآة . استشهد به يونس على جواز حذف نون المضارع إذا وليها ساكن ، ووافقه ابن مالك .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٦ ، ٣٦٧ .

(٥) التصريح ١ / ١٩٦ .

(٦) الكتاب ١ / ٤٦ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٤٨ ، وشفاء العليل ١ / ١٩١ ، ١٩٢ .

(٧) ارتشاف الضرب ٢ / ٩٤٠ ، وينظر توضيح المقاصد ١ / ١٤٤ .

(٨) قائله : أبو الأسود الدؤلى ، وهو من الطويل . من مواضعه : لأبى الأسود في الكتاب١ / ٤٦ ، والأصول ١ / ٩١ ، ٢ / ٢٩٠ ، وابن يعيش ٣ / ١٠٧ ، وشرح الكافية للرضى٢ / ٤٤٣ ، والخزانة ٥ / ٣٢٧ . وبلا نسبة في المقتضب ٣ / ٩٨ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور١ / ٤٠٧ ، ٢ / ١٩ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ٢٨ / والأشمونى ١ / ١١٨ .

(٩) الأشمونى ٣ / ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٢٣ .

وهذا الموضع مختص بـ (كان) دون بقية أخواتها[١] ، وذهب بعض النحويين إلى جواز ذلك في اخوات (كان) قياساً عليها ، فيقال : ما أصبح زيد ليضرب عمراً ، ولم يصبح زيد ليذهب[٢] .

وعلى هذا الرأى يسقط اختصاص (كان) بهذا الموضع إذ تشترك معها فيه بقية أخواتها .

وقد تعدى بعض النحويين اختصاص (كان وأخواتها) بهذا الموضع ، وجوزوه في " ظن " فيقال على رأيهم : ما ظننت زيداً ليضرب عمراً ، ولم أظن زيداً ليضرب عمراً[٣] .

والأولى المحافظة على مزية (كان) في هذا الموضع ، وتخصيص الحكم بها ، وأما دعوى اشتراك بقية أخواتها أو اشتراك (ظن) فهو من النادر الذى لم يؤيده سماع من العرب[٤] .

هذه هى أهم المسائل التى انفردت بها (كان) دون بقية أخواتها ، وقد اختصت (كان) بالدلالة على الدوام ، والحذف ، والزيادة ، وحذف نون مضارعها ، واتصال خبرها وانفصاله إذا كان ضميراً ، وبإضمار (أن) الناصبة للمضارع بعد لام الجحود ، وهى المسبوقة بكون منفى ناقص سواء أكان ماضياً لفظاً أم معنى .

المسألة الثامنة : زيادة الباء في خبر (ليس) :

اختصت (ليس) من بين أخواتها بزيادة الباء في خبرها المنفى كثيراً[٥] ، ومنه قوله تعالى : { أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ }[٦] . فإن كان الخبر موجباً لم تدخل الباء نحو : ليس زيد إلا قائماً .

ويرى بعض النحويين أن زيادة الباء في الخبر ليست مزية لـ (ليس) دون بقية أخواتها ، بل يجوز زيادة الباء في جميع أخبار النواسخ ، بشرط أن تكون منفية[٧] ، ومنه قول الشاعر :

وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن ... بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل[٨]

فقد زيدت الباء في خبر مضارع (كان) المنفى ، وعلى هذا الرأى يكون الاستعمال مشتركاً ، وليس لـ " ليس " مزية على غيرها .

هذا ، وقد أجاز ابن مالك دخولها على ثانى المفعولين في باب (ظن) ؛ لكونه منفياً[٩] . ومنه قول الشاعر :

دعانى أخى والخيل بينى وبينه ... فلما دعانى لم يجدنى بقعدد[١٠]

فقد زيدت الباء في المفعول الثانى لـ " يجد " ؛ لكونه منفياً .

هذا ، وجمهور النحويين لا يجعلون زيادة الباء مطردة إلا في خبر (ليس) المنفى ، و (ما) النافية ، وأما زيادتها في غير ذلك ، فهو من الندرة بمكان[١١] .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ١٩٥ ، وينظر ابن الناظم ٦٧٢ .

(٢) الجنى الدانى ١١٧ ، وينظر التصريح ٢ / ٢٣٦ ، وحاشية الصبان ٣ / ٢٩٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٥٧ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ١٩٥ .

(٤) المساعد ٣ / ٧٧ ، وينظر الكتاب ٣ / ٧ ، والجنى الدانى ١١٨ .

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣١٦ ، وينظر حاشية الخضرى ١ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٦) من الآية (١٧٢) من سورة الأعراف .

(٧) الارتشاف ٣ / ١٢٢٠ .

(٨) قائله : الشنفرى الأزدى ، وهو من الطويل . من مواضعه : للشنفرى في شرح الكافية الشافية ١ / ٤٢٤ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٨٢ والدرر اللوامع ١ / ١٠١ ، وبلا نسبة في توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣١٦ ، والجنى الدانى ٥٤ ، والمساعد ١ / ٢٨٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣١٠ ، والأشمونى ١ / ٢٥١ .

(٩) شرح الكافية الشافية ١ / ٤٢٤ .

(١٠) قائله : دريد بن الصمة ، وهو من الطويل . من مواضعه : الأصول ٣ / ٢١٢ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٢٤ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٩٦ ، والمساعد ١ / ٢٨٦ ، والجمع ١ / ١٢٧ ، والدرر اللوامع ١ / ١٠١ .

(١١) الجنى الدانى ٥٤ ، وينظر شرح عمدة الحافظ ١ / ٢١٥ ، وشح التصريح ١ / ٣٠١ .

المسألة التاسعة : اختصاص (ليس) بجواز الاقتصار على اسمها :

لإفادة (ليس) النفى اختصت من بين أخواتها بجواز الاقتصار على اسمها دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة ؛ لأنه بذلك يشبه اسم (لا) النافية للجنس فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر[١] ، ومنه قول الشاعر :

ألا يا ليل ويحك نبئينا فأما الجود منك فليس جود[٢]

ومنه ما حكاه سيبويه " ليس أحد "[٣] .

أى : ليس هنا احد[٤] .

هذا ، وهذا الاستعمال خصه البصريون والمغاربة بالضرورة ، لأنه لا يجوز عندهم حذف الاسم ، ولا حذف الخبر لا اقتصاراً ولا اختصاراً ، وهو ليس مختصاً بـ (ليس) بل قد سمع في غيرها[٥] . ومنه قول الشاعر :

فإن قصدوا لمر الحق فاقصد وإن جاروا فجر حتى يصيروا[٦]

والتقدير : حتى يصيروا تبعاً لك ، وعلى هذا تسقط دعوى الاختصاص .

المسألة العاشرة : استعمال (ليس) حرف عطف :

من خصائص (ليس) أنها تكون عاطفة في المفردات يقال : قام القوم ليس زيد ، وضربت القوم ليس زيداً ومررت بالقوم ليس زيد[٧] ، وهذا رأى الكوفيين حكاه عنهم النحاس[٨] ، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين[٩] .

وعلى رأى الكوفيين والبغداديين تكون (ليس) قد امتازت عن أخواتها باستعمالها عاطفة في المفردات . ومذهب البصريين أن استعمال (ليس) حرف عطف غير جائز ، وأنها على بابها ترفع اسماً وتنصب خبراً[١٠] .

هذا ، وقد حكى ابن كيسان عن الكوفيين خلاف ما حكاه النحاس وابن عصفور عنهم ؛ إذ ذكر أن " ليس " عندهم ليست حرف عطف ؛ لأنهم أضمروا الخبر في نحو : قام زيد ليس عمرو ، وفى النصب والجر جعلوا الاسم ضميراً ، وأضمروا الفعل بعدها ، وذلك الفعل المضمر في موضع نصب خبر (ليس) ، فثبت أن (ليس) عندهم غير عاطفة .

وبناء على ما سبق تسقط مزية (ليس) باستعمالها عاطفة ، فالبصريون لا يجيزون ذلك ، وابن كيسان أعرف بمذهب الكوفيين من النحاس ، وابن عصفور[١١] .

---

(١) المساعد ١ / ٢٦٥ ، وينظر شرح التسهيل ١ / ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

(٢) قائله : عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، وهو من الوافر . من مواضعه : الكتاب ١ / ٣٨٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٥٨ ، والمساعد ١ / ٢٦٥ ، وشفاء العليل ١ / ٣١٩ ، والدرر اللوامع١ / ٨٥ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٤٦ .

(٤) المساعد ١ / ٢٦٥ .

(٥) ارتشاف الضرب ٣ / ١١٨٤ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤١٩ .

(٦) قائله : عمرو بن الاهتم ، وهو من الوافر . من مواضعه : المفضليات ٤١٠ ، والضرائر لابن عصفور ١٨٢ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١١٨٤ ، ومعجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ٢١٣ .

(٧) ارتشاف الضرب ٣ / ١١٥٧ ، وينظر التصريح ١ / ١٩١ .

(٨) المساعد ٢ / ٤٤٣ ، وينظر الجنى الدانى ٤٩٨ .

(٩) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٢٥ .

(١٠) الارتشاف ٤ / ١٩٧٧ .

(١١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٢٥ ، وينظر المساعد ٢ / ٤٤٣ .

المسألة الحادية عشرة : مجئ اسم (ليس) نكرة محضة :

من مسوغات الابتداء بالنكرة وقوعها بعد نفى ، ولما كانت (ليس) موضوعة لـه ، اختصت بكثرة مجئ اسمها نكرة محضة ، إذ إفادتها النفى جعلت اسمها كالمبتدأ الواقع بعد نفى[١] .. نحو : ليس أحد قائماً ، ومن ذلك قول الشاعر :

كم قد رأيت وليس شئ باقيـا من زائر طرف الهوى ومـزور[٢]

وهذا الاختصاص لم تنفرد به (ليس) وحدها ، بل تشاركها (كان) في كثرة مجئ اسمها نكرة محضة إذا وقعت بعد نفى أو شبهه[٣] ، ومنه قول الشاعر :

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فأبعـدكن الله مـن شيرات[٤]

ومشاركة (كان) لـ (ليس) لا يؤثر في اختصاصها بكثرة مجئ اسمها نكرة محضة ؛ لأنها موضوعة للنفى ، بخلاف (كان) التى لا يصح مجئ اسمها نكرة محضة إلا إذا وقعت في سياق نفى أو شبهه ، فالنفى نابع من (ليس) ، وأما (كان) فموضوعة في سياقه ؛ ولذلك اختصت (ليس) بهذا الاستعمال دون بقية أخواتها .

المسألة الثانية عشرة : اختصاص (ليس) و (لا يكون) باستعمالهما أداتى استثناء :

تنحصر أدوات الاستثناء التى تعد أفعالاً خالصة في فعلين ناسخين ، هما " ليس " و " لا يكون " بشرط وجود " لا " النافية قبل هذا الفعل المضارع الذى للغائب ، دون غيرها من أدوات النفى ، ولا يصلح من أفعال " الكون " أداة للاستثناء إلا هذا الفعل الجامد ، الدال على الغائب ، المنفى بالأداة (لا)[٥] ، نحو : قام القوم ليس زيداً ، ولا يكون زيداً ، وهذا الاختصاص محصور في الفعلين السابقين دون غيرهما من أخوات (كان) .

والمستثنى بهما واجب النصب ؛ باعتباره خبراً لهما ؛ لأنهما فعلان ناسخان جامدان من أخوات (كان) ، أما الاسم فضمير مستتر عائد على البعض المفهوم مما سبق أى :ـ ليس بعضهم زيداً ، وهذا رأى البصريين[٦] .

وجعله الكوفيون عائداً على الفعل المفهوم مما سبق ، والتقدير في المثال : ليس هو زيداً أى : ليس فعلهم فعل زيد[٧] .

قال سيبويه " فإن جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما إضماراً ، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء ، كما أنه لا يقع معنى النهى في حسبك إلا أن يكون مبتدأ .

وذلك قولك : ما أتانى القوم ليس زيداً ، وأتونى لا يكون زيداً ، وما أتانى أحد لا يكون زيداً كأنه حين قال : أتونى ، صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيد ، حتى كأنه قال : بعضهم زيد ، فكأنه قال : ليس بعضهم زيداً ، وترك إظهار " بعض " استغناءً كما ترك الإظهار في لات وحين "[٨] ، وإنما التزم إضمار اسمهما ؛ لأنه لو ظهر لفصلهما عن المستثنى ، وجهل قصد الاستثناء[٩] .

---

(١) المساعد ١ / ٢٦٥ ، وينظر الهمع ١ / ١٢٠ .

(٢) قائله : جرير بن عطيه ، وهو من الكامل . من مواضعه: الديوان ١٤٧ ،وشرح التسهيل لابن مالك١/٣٥٨،وشفاء العليل ٣١٩/١،والهمع١/١٢٠ ، والدرر اللوامع ٨٩/١ . والشاهد فيه : وليس شئ باقياً . حيث جاء اسم " نكرة محضة لأنها موضوعة للنفى .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، وينظر المقتضب ٤ / ٤٠٦ .

(٤) قائله : أم الهيثم ، وهو من الطويل . من مواضعه : أمالى القالى ٢ / ٢١٤ ، والارتشاف٣ / ١١٨٢ ، والمساعد ١ / ٢٦٦ ، والأشمونى ٤ / ٣١٨ . والشاهد فيه : إذا لم يكن فيكن ظل حيث جاء اسم كان نكرة محضة ؛ لوقوعها بعد نفى .

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٢١ ، ١٢٢ ، وينظر الكتاب ٢ / ٣٠٩ .

(٦) المساعد ١ / ٥٨٧ .

(٧) السابق ١ / ٥٨٨ .

(٨) الكتاب ٢ / ٣٤٧ . وينظر المقتضب ٤ / ٤٢٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٦١٦ ، ٦١٧ .

(٩) ابن الناظم ٣٠٧ .

أفعال المقاربة

وفيها مسألتان :

الأولى : اختصاص كاد وأوشك بالتصرف .

الثانية : اختصاص " عسى ، وأوشك ، واخلولق بالتمام .

المسألة الأولى : اختصاص " كاد " و " أوشك " بالتصرف :

اختصت (كاد ، وأوشك) من بين أخواتهما بالتصرف ، فجميع أفعال هذا الباب تلزم صورة الماضى ماعدا هذين الفعلين ، فقد سمع مضارعهما قال تعالى : { يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ }[١] ، وسمع في " أوشك " " يوشك "[٢] وقد يأتى منهما اسم فاعل ، وإن كان نادراً ، ومنه في (أوشك) قول الشاعر :

فإنك موشك أن لا تراهـــا وتعـــدو دون غاضرة العوادى[٣]

ومنه في (كاد) قول الشاعر :

أموت أسى يوم الرجام وإننى يقيناً لرهن بالذى أنا كائـد[٤]

وعلى هذا فالتصرف مزية لـ " كاد ، وأوشك " لا يشاركهما فيه غيرهما من أخواتهما على الصحيح[٥] .

المسألة الثانية : اختصاص " عسى ، وأوشك ، واخلولق باستعمالها ناقصة وتامة :

اختصت " عسى ، وأوشك ، واخلولق بأنها تستعمل ناقصة وتامة. أما النقصان فهو مشترك بينها وبين أخواتها ، وهو احتياجها إلى اسم وخبر .

وأما التمام فمعناه إسنادها إلى " أن والفعل ، نحو : عسى أن يقوم ، واخلولق أن يأتى ، وأوشك أن يفعل .

فـ " أن " والفعل في موضع رفع فاعل " عسى ، واخلولق ، وأوشك " واستغنت به عن المنصوب الذى هو خبرها[٦] .

ويفهم من هذا أن غير الثلاثة من أفعال هذا الباب لا يستعمل كذلك ، فلا يقال : كاد أن يقوم ، ولا حرى أن يقوم[٧] .

وابن مالك يرى أن هذه الأفعال الثلاثة ناقصة أبداً كأخواتها ، ولكن سدت " أن " وصلتها في هذه الحالة مسد الاسم والخبر ، كما سدت مسد المفعولين في : ظننت أن تقوم[٨] ، وعلى رأى ابن مالك تنتفى مزية الأفعال الثلاثة ؛ لاستعمالها ناقصة ـ أبداً ـ كباقى أخواتها .

---

(١) من الآية (٣٥) من سورة النور .

(٢) الكتاب ٣ / ١٦٠ ، وينظر شرح التسهيل ١ / ٤٠٠ ، ٤٠٠ ، وحاشية الخضرى ١ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٣) قائله : كثير عزة ، وهو من الوافر . من مواضعه : البيت لكثير في شرح الكافية الشافية١ / ٤٦٠ ، والتصريح ١ / ٢٠٨ ، والدرر اللوامع ١ / ١٠٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك١ / ٣٢١ ، والمساعد ١ / ٣٠٣ والهمع ١ / ١٢٩ ، والأشمونى ١ / ٢٦٥ .

(٤) قائله كثير عزة ، وهو من الطويل . من مواضعه : ديوان كثير ٣٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٥٩ ، والمساعد ١ / ٣٠٤ ، والتصريح ١ / ٢٠٨ ، والدرر اللوامع ١ / ١٠٤ ، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٣٣٩/١ ، والهمع ١٢٩/١ ، والأشمونى ٢٦٥/١ ، وحاشية الخضرى١ ٢٨٣/ .

(٥) ابن الناظم ١٥٨ ، وينظر الارتشاف ٣ / ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، وتوضيح المقاصد والمسالك١ / ٣٢٠ ، ٣٣١ .

(٦) ابن الناظم ١٥٩ ، وينظر الكتاب ٣ / ١٥٨ ، والمقتضب ٣ / ٧٠ ، ٧١ .

(٧) حاشية الخضرى ١ / ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٨) شرح التسهيل ١ / ٣٩٦ ، وينظر المساعد ١ / ٢٩٩ .

والمشهور عند أكثر النحويين اختصاص الأفعال الثلاثة باستعمالها ناقصة ، وتامة ، فإذا وليها " أن والفعل " فهما في تأويل مصدر فاعل .

هذا إذا لم يل الفعل الذى بعد " أن " اسم ظاهر يصح رفعه به ، فإن وليه نحو " عسى أن يقوم زيد " ، جاز في كل فعل منها أن يكون تاماً وأن يكون ناقصا[١] .

فعند التمام يكون المصدر المؤول من " أن " والمضارع مع مرفوعه الظاهر فاعلاً للفعل التام[٢] ، وعند النقصان لا يكون الاسم الظاهر المتأخر مرفوعاً للمضارع ، بل يصير اسماً للناسخ ، ويكون الخبر هو المصدر المؤول من " أن " والفعل المضارع مع مرفوعه[٣] .

وإذا وقعت " عسى ، واخلولق ، وأوشك " بعد اسم ظاهر مرفوع ، وليس بعدها في الجملة اسم ظاهر ولا ضمير بارز نحو : زيد عسى أن يقوم . جاز أمران :

الأول : أن تخلو " عسى " من ضمير مستتر فيها أو بارز ، فتكون تامة ، فاعلها هو المصدر المؤول بعدها من " أن " والمضارع مع مرفوعه المستتر ، والجملة من " عسى " وفاعلها في محل رفع خبر المبتدأ الذى قبلها وهو " زيد "[٤] .

والثانى : أن يضمر فيها ضمير فتكون ناقصة ، اسمها هو الضمير العائد على المبتدأ السابق عليها ، ويطابقه في التذكير والتأنيث ، وفى الإفراد وفروعه ، وخبرها هو المصدر المؤول من " أن " والمضارع مع مرفوعه المستتر أو البارز .

والجملة منها ومن اسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذى قبلها يقال : زيد عسى أن يقوم ، والزيدان عسيا أن يقوما والزيدون عسوا أن يقوموا[٥] .

وخلاصة ما سبق ، أن " أوشك ، واخلولق ، وعسى " اختصت من بين أخواتها باستعمالها تامة خالصة ، وأنها قد تتردد بين التمام والنقصان ، وهذا الاختصاص لا يشاركها فيه غيرهم من بقية أفعال هذا الباب[٦] .

إن وأخواتها

وفيها عشر مسائل :

المسألة الأولى : اختصاص " إن " بدخول لام الابتداء في أحد معموليها

اختصت " إن " من بين أخواتها بدخول لام الابتداء ؛ وذلك لأنها لم تغير معنى الابتداء ، كما غيرته أخواتها ، ولتساويهما في التوكيد[٧] .

وحق هذه اللام أن تكون فى الابتداء ، إلا أنهم كرهوا أن يجمعوا بين حرفى التوكيد ، فأخذوا اللام إلى الخبر لتؤكده ، كما أكدت (إن) الجملة[٨] .

---

(١) شرح ابن عقيل ١ / ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٢) ابن الناظم ١٥٩ .

(٣) ابن عقيل ١ / ٣٤٢ .

(٤) ابن الناظم ١٥٩ ، وينظر الكتاب ٣ / ١٥٨ ، والمقرب ١ / ١٠٠ وشرح الكافية الشافية١ / ٤٥٨ .

(٥) حاشية الخضرى ١ / ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٨٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٦ ، والمساعد ١ / ٣٠٠ والهمع ١ / ١٣١ .

(٦) ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٣١ ، ١٢٣٢ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٦ ، وينظر شرح عيون الإعراب للمجاشعى ١٠٧ .

(٨) شرح ابن عقيل ١ / ٣٦٣ .

أيضاً تدخل على اسم (إن) المفصول بينها وبينه بالخبر نحو : إن في الدار لزيداً[١] ، كما تدخل على الخبر المؤخر من الاسم نحو : إن زيداً لقائم[٢] .

كما تدخل على معمول الخبر إذا توسط بين اسم (إن) وخبرها نحو : إن زيداً لطعامك آكل[٣] . كما تدخل على ضمير الفصل : نحو قوله تعالى { إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ }[٤] ، ولا تدخل هذه اللام على خبر بقية أخوات (إن) ، فلا يقال ، لعل زيداً لقائم[٥] .

ويرى الكوفيون أن (لكن) تشارك (إن) في هذا الاختصاص ؛ لبقاء معنى الابتداء معها كما بقى مع (إن)[٦] ، واحتجوا بقول الشاعر :

يلومونني في حب ليلى عوازلي ... ولكننـي مـن حبها لعميد[٧]

فهذا دليل على دخول اللام في خبر (لكن) فتكون مثل (إن) في هذا الاختصاص[٨] .

ولم يسلم رأى الكوفيين من التضعيف ؛ لأن ما احتجوا به لا مردود لقلته وشذوذه ، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم ، ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغى أن يكثر في كلامهم وأشعارهم ، كما جاء في خبر (إن) ، وفى عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه[٩] .

ومن جهة أخرى فإن اللام لم تدخل على (إن) ، لبقاء معنى الابتداء فحسب ، بل لأنها مثلها في التوكيد ، ولكن بخلاف ذلك ، ولأن معنى الابتداء مع (لكن) لم يبق كبقائه مع (إن) ؛ لأن الكلام معها غير مفتقر إلى شئ قبله ، بخلاف الذى فيه (لكن) فإنه مفتقر إلى الكلام قبله فأشبهت (أن) المفتوحة المجمع على امتناع دخول اللام بعدها[١٠] ، وعلى هذا تثبت دعوى الاختصاص ، وتسقط دعوى الاشتراك .

وقد توسع بعض النحويين فأجازوا دخول لام الابتداء على خبر بعض أخوات (كان) كأمسى ، ومازال ، وهو من المحكوم عليه بالشذوذ الذى لا يؤثر في اختصاص (إن) بدخول لام الابتداء ومنه قول الشاعر :

مروا عجالى فقالوا كيف صاحبكم ... فقال من سئلوا أمسى لمجهودا[١١]

ومنه قوله :

ومازلت من ليلى لدن أن عرفتها ... لكالهائم المقصى بكـل مـراد[١٢]

---

(١) ابن الناظم ١٧٠ ، ١٧١ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٢٩ ، والمساعد١ / ٣١٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١ / ٤٩٠ : ٤٩٣ ، وينظر الكتاب ٢ / ١٣٢ ، ٣ / ١٩٠ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٦٤ ، وينظر شرح الجمل ١ / ٤٢٩ ، والهمع ١ / ١٣٩ .

(٤) سورة آل عمران : من الآية ٦٢ .

(٥) شرح ابن عقيل ١ / ٣٦٣ ، وينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١ / ٢٢١ .

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٩٣ ، ١٩٤ ، وينظر شرح التسهيل ٢ / ٢٩ .

(٧) قائله : لم أقف على قائله ، وهو من الطويل . من مواضعه : رصف المبانى ٢٣٥ ، وابن يعيش ٨ / ٦٢ ، وابن الناظم ١٧٢ ، والمغنى ١ / ٢٣٣ ، والمساعد ١ / ٣٢٣ ، والهمع١ / ١٤٠ ، والأشمونى ١ / ١٤١ ، وحاشية الخضرى ١ / ٣٠٠ .

(٨) توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٤٣ : ٣٤٦ ، وينظر ابن الناظم ١٧٢ .

(٩) الإنصاف ١ / ١٩٦ ، وينظر حاشية الخضرى ١ / ٣٠٠ .

(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩ .

(١١) قائله : لم أقف على قائله ، وهو من البسيط . من مواضعه : سر صناعة الإعراب١ / ٣٧٩ ، والخصائص ١ / ٣١٦ ، ٢ / ٢٨٣ ، وابن يعيش ٨ / ٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٩٣ ، والمساعد ١ / ٣٢٣ ، وابن عقيل ١ / ٣٦٥ ، وحاشية الخضرى ١ / ٣٠١ .

(١٢) قائله : كثير عزة ، وهو من الطويل . من مواضعه : ديوان كثير ٤٤٣ ، وتذكرة النحاة ٤٢٩ ، والدرر اللوامع ١ / ١١٧ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢ / ٣٠ ، وشرح الكافية الشافية١ / ٤٩٣ ، والمغنى ١ / ٢٣٣ ، والمساعد ١ / ٣٢٤ ، والأشمونى ١ / ٢٨٠ .

المسألة الثانية : وقوع (أن) بعد (لو) الشرطية :

اختصت (أن) دون بقية أخواتها بوقوعها بعد (لو) الشرطية[١] ، ومن ذلك قوله تعالى : { وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ }[٢] ، وقوله { وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ }[٣] .

وهناك اتفاق بين النحاة على أن موضع " أن ومعموليها " رفع ، ولكنهم اختلفوا في تعليله . فمذهب سيبويه وأكثر النحويين أن (أن) ومعموليها في موضع رفع على الابتداء ، ولا يحتاج إلى خبر[٤] ؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه[٥] ، وقيل : الخبر محذوف ، وهو مقدر مقدماً أو مؤخراً[٦] .

قال سيبويه : " ولو بمنزلة لولا ، ولا تبتدأ بعدها الأسماء سوى أن نحو لو أنك ذاهب .ولولا تبتدأ بعدها الأسماء ، ولو بمنزلة ولولا "[٧].

ومذهب الكوفيين[٨] ، والمبرد[٩] ، والزجاج[١٠] ، والزمخشري[١١] أن المصدر المؤول فاعل لفعل مقدر أي : ولو ثبت إيمانهم[١٢] .

ورجح هذا المذهب ؛ لما فيه من بقاء (لو) على اختصاصها بالأفعال ، أما على المذهب الأول فتفقد اختصاصها[١٣] .

والذي ينبغي التأكيد عليه ـ هنا ـ هو أن وقوع (أن) بعد (لو) انفردت به دون بقية أخواتها ، لا يشاركها في هذا الاستعمال غيرها .

المسألة الثالثة : استعمال " لعل " حرف جر :

" لعل " حرف من أخوات (إن) يفيد الترجي والاشفاق والترجي يكون في المحبوب ، والاشفاق يكون في المكروه[١٤] ، نحو : لعل الله يرحمنا ، ولعل العاصي يتوب .

وقد اختصت دون بقية أخواتها باستعمالها حرف جر في لغة بني عقيل[١٥] ، وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر :

لعـــل الله فضلكـم علينـا بشئ إن أمكـــم شريـم[١٦]

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ٢٧٧ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) من الآية (٥) من سورة الحجرات .

(٣) من الآية (١٠٣) من سورة البقرة .

(٤) الكتاب ٣ / ١٥٨ .

(٥) المغني ١ / ٢٩٨ ، وينظر التصريح ٢ / ٢٥٩ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٤٠ ، ٤٤١ .

(٧) الكتاب ٣ / ١٣٩ : ١٤٠ .

(٨) توضيح المقاصد ٤ / ٢٧٧ .

(٩) المقتضب ٣ / ٧٦ ، ٧٧ ، وينظر الكامل ٣ / ١٤٠ .

(١٠) معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٨٧ .

(١١) الكشاف ٣ / ٥٥٩ .

(١٢) أوضح المسالك ٤ / ٢٠٨ .

(١٣) الجنى الداني ٢٨٠ ، وينظر المغني ١ / ٢٩٩ ، والتصريح ٢ / ٢٦٠ .

(١٤) توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٩٠ ، وينظر المقرب ١ / ١١٧ ، والمساعد ١ / ٣٠٦ .

(١٥) ابن الناظم ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

(١٦) قائله : لم أقف على قائله ، وهو من الوافر . من مواضعه : رصف المباني ٧٥ ، المقرب١ / ١٩٣ ، اوضح المسالك ٣ / ٧ ، شرح قطر الندى ٢٤٩ ، شرح ابن عقيل ٣٥١ ، شرح التصريح ٢ / ٢ ، شرح الأشموني ٢ / ٢٨٤ .

والجر بـ (لعل) لغة حكاها أبو عبيدة[١] ، والأخفش[٢] ، والفراء[٣] ، وأبو زيد النصارى[٤] . هذا ، والجر بـ (لعل) لغة حكاها هؤلاء العلماء الثقات ، فلا حجة لمن أنكرها ؛ لأنه محجوج بنقل هؤلاء[٥] .

المسألة الرابعة : اقتران خبر " لعل " بـ (أن) إذا كان مضارعاً :

انفردت (لعل) دون بقية أخواتها بجواز دخول (أن) الناصبة على المضارع الواقع خبراً لها نحو : لعل زيداً أن يقوم[٦] .

قال سيبويه " وقد يجوز في الشعر ـ أيضاً ـ لعلى أن أفعل ، بمنزلة عسيت أن أفعل "[٧] ، وإنما اختصت (لعل) بذلك دون بقية أخواتها ، لأنها محمولة على (عسى) في هذا الاستعمال ، وكثر هذا في الشعر ومنه قول الشاعر :

لعلك يوماً أن تلم ملمة ... علبك من اللائي يدعنك أجدعا[٨]

والقياس أن لا تدخل (أن) هنا إذ لا يخبر بالمعنى عن العين ، لكن فعل ذلك حملاً على " عسى "[٩] .

ولعل هذا هو ما دفع بعض النحويين لتأويل البيت وأمثاله ؛ فتأوله بعضهم على حذف مضاف تقديره : لعلك صاحب الإلمام ، وقيل : الخبر محذوف تقديره : لعلك تهلك لأن تلم و " أن " مفعول له[١٠] .

ويترتب على هذه التأويلات فقدان " لعل " مزيتها في اقتران خبرها بـ (أن) . غير أن كثرة الشواهد المؤيدة لهذا الاستعمال تسقط هذه التأويلات وتثبت تلك المزية لـ " لعل " حملاً على " عسى "[١١] .

المسألة الخامسة : إعمال (ليت) مع (ما) الزائدة :

اختصت (ليت) من بين أخواتها بجواز الإعمال والإهمال إذا اتصلت بها " ما " الزائدة ؛ وذلك لبقاء الاختصاص فيها بالجملة الاسمية[١٢] .

يقال : ليتما محمداً مجتهد بالإعمال ، وليتما محمد مجتهد بالإهمال وأما بقية أخواتها فإذا اتصلت بها (ما) الزائدة كفتها عن العمل ؛ لزوال الاختصاص بالجملة الاسمية ، ودخولها على الجملة الفعلية[١٣] ، وعلى هذا تكون (ليت) قد فاقت أخواتها في جواز الإعمال والإهمال مع " ما " الزائدة .

---

(١) المسائل العسكرية ١٥٦ .

(٢) معاني الأخفش ١ / ١٣١ .

(٣) معاني الفراء ٣ / ٩ ، وينظر الجنى الداني ٥٨٣ ، والمساعد ١ / ٣٣٥ .

(٤) النوادر لأبي زيد ٢١٨ ، ٢١٩ .

(٥) ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٨٢ ، وينظر شرح التسهيل ٢ / ٤٧ ، والمساعد ٢ / ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١ / ٤٦٤ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٧٩ .

(٧) الكتاب ٣ / ١٦٠ .

(٨) قائله : متمم بن نويرة ، وهو من الكامل . من مواضعه : المفضليات ٢٧٠ ، والمقتضب٣ / ٧٤ ، والكامل ١ / ١٩٦ ، وابن يعيش ٨ / ٨٦ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٦٤ ، والمغني ١ / ٢٨٨ .

(٩) المساعد ١ / ٣٣٥ .

(١٠) ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ .

(١١) المساعد ١ / ٣٣٥ . وينظر الكتاب ٣ / ١٦٠ ، والمقتضب ٣ / ٧٤ ، والمغني ١ / ٢٨٨

(١٢) ابن الناظم ١٧٣ ، ١٧٤ . وينظر الكتاب ٣ / ١٢٩ ، ١٣٠ ، والمقتضب ٢ / ٣٦٣ .

(١٣) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٣٤ ، وينظر المساعد ١ / ٣٢٩ ، وحاشية الخضري١ / ٣٠٥ .

هذا ، وذهب الزجاجى ، والزمخشرى إلى جواز الإعمال والإهمال فيها جميعاً ، فلا مزية لـ " ليت " على أخواتها[١] ، ويرى الزجاج جواز الإعمال والإهمال في " ليت " و " لعل " وكأن ، دون إن وأن ولكن[٢] .

وعلى الرغم من أن الآراء في تلك المسألة متضاربة ما بين مثبت لاختصاص " ليت " بجواز الإعمال والإهمال دون بقية أخواتها ، وبين مشرك معها بعض أخواتها ، وبين رافع لشعار المساواة بين الجميع في جواز الإعمال والإهمال[٣] .

إلا أن المشهور هو أن اتصال (ما) الزائدة بإن وأخواتها يكفها عن العمل ؛ لأنها أزالت اختصاصها بالجملة الاسمية ماعدا " ليت " التى انفردت بجواز الإعمال والإهمال ، لبقاء الاختصاص فيها ، فمن أعملها فلبقاء الاختصاص ، ومن أهملها فإلحاقاً بأخواتها[٤] .

المسألة السادسة : استغناء " ليت " عن إسمها وخبرها إذا دخلت على (أن) المفتوحة :

اختصت " ليت " دون بقية أخواتها بالاستغناء عن اسمها وخبرها إذا دخلت على (أن) المفتوحة الهمزة المشددة النون إذ يسد المصدر المؤول من (أن) ومعموليها مسد معمولى " ليت " نحو : ليت أن زيداً قائم[٥] ، وهذا رأى سيبويه[٦] .

ويرى الأخفش أن المصدر المؤول اسم " ليت " والخبر محذوف[٧] والذى يعنينا – هنا – أن (ليت) دخلت على (أن) ومعموليها ـ بلا فاصل ـ فتم الكلام واستقام المعنى .

ولا يصح هذا الاستعمال مع بقية أخوات (إن) فلا يقال : إن أن محمداً مجتهد ، ولا : لعل أن زيداً قائم ولا : كأن أنك ذاهب ، ولا : لكن أنك منطلق[٨] ، وعلى هذا تكون " ليت " قد فاقت أخواتها في مباشرة (أن) المفتوحة .

هذا ؛ ويجوز أن يقع المصدر المنسبك من (أن) المفتوحة ومعموليها اسماً لأخواتها بشرط فصل أخبارها بينها ، وبين (أن) فيقال : إن عندك انك فاضل ، وكأن في نفسى أنك عالم ، وكذا باقيها[٩] .

ونخلص مما سبق إلى أن (ليت) اختصت بمباشرة " أن " المفتوحة بلا فاصل على أن تكون (أن ومعمولها) سادة مسد اسم ليت وخبرها – بخلاف أخواتها فلا يصح معها هذا الاستعمال إلا بوجود فصل بين " أن " المفتوحة وبين أخواتها[١٠] .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٣٣ ، وينظر المفصل ٢٩٢ .

(٢) جمل الزجاجى بشرح ابن عصفور ١ / ٢٥١ ، ٢ / ١٣ .

(٣) المغنى ١ / ٢٨٦ ، وينظر شرح التسهيل ٢ / ٣٨ ، والجنى الدانى ٣٩٥ .

(٤)شرح عيون الإعراب للمجاشعى ١٠٧ ، وينظر المقرب ١ / ١٠٩ ، ١١٠ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣٨ .

(٥) المساعد ١ / ٣٣٠ ، وينظر المقتضب ٢ / ٢٤٣ .

(٦) الكتاب ٣ / ١٢٤ .

(٧) ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٨٦ .

(٨) الجنى الدانى ٤٠٩ ، وينظر الهمع ١ / ١٣٥ .

(٩) الكتاب ٣ / ١٢٤ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠ ، وابن الناظم ٧١١ .

(١٠) ارتشاف الضرب ١٢٨٧/٣

المسألة السابعة : اختصاص " ليت " بإلحاق نون الوقاية وجوباً واختصاص " لعل " بغلبة التجريد منها :

ياء المتكلم إذا نصبها الفعل وجب أن يلحق ما قبلها نون تقى الفعل كسرة الاتباع ؛ لأنها شبيهة بالجر ، لكثرة وقوعها في الأسماء ، فلم تلحق الفعل إلا ومعها نون الوقاية فقيل : أكرمني ، ويكرمني ، وأكرمني[١] .

فإن كان العامل في ياء المتكلم " إن وأخواتها " : فإن كان الناصب " إن ، وأن ، ولكن ، وكأن جاز إثبات النون وحذفها على السواء[٢] .

يقال : إني وإنني ، وكأني وكأنني ، ولكني ولكنني . بإثبات النون وحذفها ، وذلك لأن هذه الحروف قريبة الشبه من الفعل ، فحسن فيها أن تصان عما صين عن الفعل تارة إلحاقاً لها به ، والاتصان عنه أخرى ، فرقاً بينها وبينه[٣] .

وإن كانت ياء المتكلم منصوبة بـ (لعل) جاز الأمران ، والأكثر حذف النون[٤] . قال تعالى : { لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى }[٥] وقال : { لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ }[٦] ، ولا تلحق النون " لعل " إلا في الضرورة كقول الشاعر :

فقلت أعيراني القدوم لعلني ... أخط بها قبراً لأبيض ماجد[٧]

وإنما خصت (لعل) بغلبة التجريد ؛ لأنها أبعد من أخواتها عن الفعل ، لشبهها بحروف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها[٨] .

هذا ، واستأثرت (ليت) من بين أخواتها بلزوم نون الوقاية قبل ياء المتكلم ؛ تنبيهاً على مزيتها على أخواتها في الشبه بالفعل ، إذ كانت تغير معنى الابتداء ، ولا يتعلق ما بعدها بما قبلها[٩] .

وكان مقتضى الدليل استواء " ليت " وأخواتها في لحاق النون ؛ لشبهها بالأفعال المتعدية ، لكن استثقل لحاقها بأواخر غير " ليت " لأجل التضعيف ، فحسن حذفها تخفيفاً ، وثبوتها للشبه المذكور ، ولم يكن في " ليت " معارض للشبه فلزمتها في غير ندور[١٠] ، ولهذا كان حذف النون من (ليت) عند سيبويه ضرورة[١١] ، ومنه قول الشاعر :

كمنية جابر إذ قال ليتي ... أصادفه وأفقد جل مالي[١٢]

وخلاصة الأمر أن ياء المتكلم إذا وقعت اسماً لإن وأخواتها فقد إستأثرت (ليت) دون أخواتها بلزوم نون الوقاية تنبيهاً على مزيتها على أخواتها في الشبه بالفعل ، ومع " لعل " فالوجه التجرد من النون ، وكان

---

(١) ابن الناظم ٦٨ ، وينظر الكتاب ٢ / ٣٦٨ ، وشرح التسهيل ١ / ١٣٥ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١ / ١٥٨ ، وينظر الكتاب ٢ / ٣٦٩ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٣٦ ، ١٣٧ ، وينظر ابن الناظم ٦٩ ، والمساعد ١ / ٩٤ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٦٩ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ١ / ١٥٧ .

(٥) من الآية (٣٨) من سورة القصص .

(٦) من الآية (٣٦) من سورة غافر .

(٧) قائله : لم أقف على قائله ، وهو من الطويل . من مواضعه : شرح التسهيل لابن مالك١ / ١٣٧ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١ / ١٥٧ وابن الناظم ١ / ١٥٧ ، والمساعد ١ / ٩٦ ، وشرح الأشموني ١ / ١٢٣ ، والدرر اللوامع ١ / ٤٣ ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢ / ٣٦٥ والشاهد : " لعلني " حيث لحقت نون الوقاية (لعل) وهذا ضرورة ، لأن الأولى فيها التجرد .

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٣٧ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ١ / ١٥٨ .

(٩) ابن الناظم ٦٩ ، وينظر الكتاب ٢ / ٣٧٠ .

(١٠) شرح التسهيل ١ / ١٣٦ ، ١٣٧ .

(١١) الكتاب ٢ / ٣٧٠ . وينظر المقتضب ١ / ٢٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٢٣ .

(١٢) قائله : زيد الخيل ، وهو من الوافر . من مواضعه : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٣٦ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١ / ١٥٦ ، وابن الناظم ٦٨ ، والمساعد ١ / ٩٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٦١ ، والهمع ١ / ٦٤ ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦ / ٤٣٥ .

حق إن ، وان ، ولكن ، وكأن مساواة " ليت " لوجود الشبه المذكور ، لكن استثقل لحاق النون معها لتوالى الأمثال[١] .

المسألة الثامنة : اختصاص إن ، وأن ، ولكن برفع المعطوف على أسمائها بعد تمام الخبر :

نصب المعطوف على اسم (إن) وأخواتها قبل تمام الخبر أو بعده أمر مشترك بينها ؛ لأنه كالعطف على سائر المعمولات[٢] ، نحو : إن محمداً وعلياً مجتهدان ، وإن محمداً مجتهد وعلياً ، وليت محمداً وعلياً مجتهدان ، وليت محمداً مجتهد وعلياً ، فنصب المعطوف قبل تمام الخبر أو بعده أمر لا مزية فيه لحرف من تلك الحروف على بقية أخواته[٣] .

هذا ، وقد اختصت " إن ، وأن ، ولكن بجواز رفع المعطوف على أسمائها بعد تمام الخبر دون الحروف الثلاثة الأخرى[٤] ، والرفع على وجهين :

الأول : عطفاً على محل اسم " إن وأختيها " ، فإنه في الأصل مرفوع على الابتداء .

والثانى : على جعل المعطوف المرفوع مبتدأ حذف خبره[٥] .

يقال : إن محمداً مجتهد وعلى . فـ " على مرفوع عطفاً على محل اسم " إن " ؛ لأنه في الأصل كان مرفوعاً بالابتداء ، أو على أنه مبتدأ محذوف الخبر أى : وعلى كذلك[٦] ، وإنما اختصت الثلاثة بالرفع بعد تمام الخبر ؛ لأن معنى الابتداء لم يتغير بدخولها[٧] .

وأما " ليت ، ولعل ، وكأن " فلا يجوز في المعطوف على اسم الثلاثة إلا النصب ، ولا يجوز الرفع لا قبل الخبر ولا بعده[٨] ، وإنما امتنع رفع المعطوف في " ليت وأختيها " ؛ لأن معنى الابتداء قد تغير بدخولها[٩] .

هذا ، وقد أجاز الكوفيون رفع المعطوف مع الحروف الستة بعد الخبر وقبله بشرط خفاء الإعراب[١٠] ، وعلى رأيهم فلا مزية لحرف من تلك الحروف على الآخر ، وجعل الفراء من ذلك قول الراجز[١١] :

يا ليتني وأنت يا لميس في بلد ليس به أنيس

فقد جاء المعطوف على اسم " ليت " مرفوعاً قبل تمام الخبر .

---

(١) ابن الناظم ٦٨ ، ٦٩ ، وينظر الكتاب ٢ / ٣٦٨ : ٣٧٠ وارتشاف الضرب ٢ / ٩٢٣ ، والمغنى ٢ / ٣٩٧ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٨ ، وينظر حاشية الخضرى ١ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٣) أوضح المسالك ١ / ٣٥١ ، وينظر ابن الناظم ١٧٥ : ١٧٨ .

(٤) الكتاب ١ / ٦١ ، ٢ / ١٤٤ ، وينظر المساعد ١ / ٣٣٦ .

(٥) شرح ابن عقيل ١ / ٣٧٥ : ٣٧٧ .

(٦) شرح التسهيل ٢ / ٥٠ ، ٥١ ، وينظر ابن الناظم ١٧٥ : ١٧٨ .

(٧) توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٤٩ .

(٨) الكتاب ٢ / ١٤٦ ، وينظر المقتضب ٤ / ١١٤ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٤٩ ، ٣٥٠ .

(٩) توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٤٩ .

(١٠) شرح الكافية الشافية ١ / ٥١٤ ، وينظر المساعد ١ / ٣٣٧ .

(١١) قائله : جران العود ، وهو من الرجز . من مواضعه : الكتاب ١ / ١٣٣ برواية : وبلدة ليس بها أنيس ، ومثله معانى القرآن للفراء ٣ / ٢٧٣ ، ومثلها الهمع ٢ / ١٤٤ . والرواية المثبتة في شرح الكافية الشافية ١ / ٥١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٢ ، والمساعد ١ / ٣٣٧ ، والدرر ٢ / ٢٠٢ .

ويرى ابن مالك أنه لا حجة في الرجز ؛ لأن تقديره : يا ليتنى وأنت معى يا لميس ، فحذف (مع) وهو خبر (أنت) ، والجملة حالية واقعة بعد اسم " ليت " وخبرها[١] .

وتلخيص المسألة أن نصب المعطوف بعد الخبر وقبله جائز في الجميع ، لا مزية فيه لحرف على الآخر . وأما رفعه فيجوز بعد الخبر لا قبله في (إن) و (أن) و (لكن) ، لأن معنى الابتداء لم يتغير بدخولها ، وأما (ليت) و(لعل) و (كأن) ، فلا يجوز فيها رفع المعطوف ؛ لأن معنى الابتداء قد تغير بدخولها والكوفيون يجيزون رفع المعطوف قبل تمام الخبر ، فلا مزية لحرف من تلك الحروف على الأخر[٢] .

المسألة التاسعة : اختصاص إن وأن ولكن بدخول الفاء في خبرهن :

إذا دخل شئ من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذى اقترن خبره بالفاء أزال الفاء[٣] . هذا إذا لم يكن الناسخ (إن) أو (أن) أو (لكن) ، فإن كان الناسخ واحداً من الثلاثة بقيت الفاء[٤] ، نص على ذلك سيبويه[٥] .

وهو الصحيح الذى ورد نص القرآن الكريم به كقوله تعالى { إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ }[٤] . وقوله { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا }[٥] ، وقوله { وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ }[٦] .

ومنه قول الشاعر :

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ... ولكن ما يقضى فسوف يكون[٧]

وعلى هذا تكون (إن وأن ولكن) قد انفردت بدخول الفاء على أخبارها ، فإن كان الناسخ غيرها فإنه يمنع دخول الفاء في الخبر . هذا ، والمشهور عند أكثر النحويين أن هذا الاختصاص تشترك فيه أن ، وأن ، ولكن .

وقد قصر ابن عصفور جواز دخول الفاء في خبر (إن) ــ وحدها[٨] ، ويترتب على رأيه تضييق دائرة الاختصاص على حرف واحد مخالفاً بذلك المشهور من آراء النحويين الذين يجعلون هذا الاختصاص مشتركاً بين (إن وأن ولكن) .

هذا ، وروى عن الأخفش انه منع من دخول الفاء بعد (إن)[٩] وفى رأيه إزالة للاختصاص ، وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد ؛ لأنه أجاز زيادة الفاء في الخبر إن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط نحو : زيد فقائم ، فإذا دخلت (إن) على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر (زيد) وشبهه[١٠] .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٢ .

(٢) الإنصاف ١ / ١٧٥ ، وينظر شرح الكافية الشافية ١ / ٥١٠ ، ٥١١ .

(٣) المبتدأ الذى يقترن خبره بالفاء هو كل اسم موصول وقعت صلته جملة فعلية مستقبلة المعنى في الأغلب بحيث يدل على الإبهام والعموم كما يدل اسم الشرط المبتدأ على الإبهام والعموم نحو : الذى يأتينى فله درهم ، وكذلك كل نكرة عامة وصفت بجملة فعلية مستقبلة المعنى في الأغلب نحو : رجل يقول الحق فشجاع . (ينظر الارتشاف ٣ / ١١٤٥ ، والمقرب ١ / ٨٦) .

(٤) شرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، وينظر التصريح ١ / ٢٢٥ .

(٥) الكتاب ١ / ١٣٩ ، ١٤٠ ، ٣ / ١٠٢ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠١ .

(٦) سورة الأحقاف من الآية (١٣) .

(٧) سورة آل عمران من الآية (٩١) .

(٨) سورة الأنفال من الآية (٤١) .

(٩) قائله : الأفوه الأودى ، وهو من الطويل . من مواضعه : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٢ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١١٤٤ ، وأوضح المسالك١ / ٣٤٨ ، وشرح التصريح ١ / ٢٢٥ ، والأشمونى ١ / ٢٢٥ ، والدرر اللوامع ١ / ٨٠ .

(١٠) المقرب ١ / ٨٦ ، وينظر الارتشاف ٣ / ١١٤٤ ، ١١٤٥ .

(١١) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٢ ، وينظر المساعد ١ / ٢٤٦ .

(١٢) شرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٨ ، وينظر آمالى ابن الحاجب ٢ / ٤٧٩ .

وإنما اختصت (إن ، وأن ، ولكن) بدخول الفاء على الخبر ؛ لأنها لم تغير المعنى الذى كان مع الابتداء ، وهو شبه المبتدأ – حينئذ – بأداة الشرط فيقال : إن الذى يأتينى فله درهم .

أما بقية النواسخ فتزيل الفاء من الخبر ؛ لزوال شبه المبتدأ – حينئذ – بأداة الشرط ، فلا يقال : كان الذى يأتينى فله درهم ، ولا ظننت الذى يأتينى فله درهم ، ولا ليت الذى يأتينى فله درهم[١] .

وهناك بعض النحويين يمنعون دخول الفاء في خبر " إن ، وأن ، ولكن ؛ لـزوال شبه المبتدأ باسم الشرط بعمل ما قبله فيه[٢] .

ويترتب على هذا الرأى زوال الاختصاص ؛ لما فيه من المساواة بين النواسخ في إزالة الفاء من الخبر .

والحق أن هذا الرأى ضعيف ؛ لأنه محجوج بالسماع .

المسألة العاشرة : إعمال " ليت ، ولعل ، وكأن " في الحال :

اختصت " ليت ، ولعل ، وكأن بالعمل في الحال دون إن ، وأن ولكن ؛ وذلك لأنها قوية العمل ، مغيرة بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء ، مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء ، ولذا صلحت للعمل في الحال لقوة شبهها بالأفعال[٣] .

وعمل " ليت ، ولعل ، وكأن في الحال يندرج تحت ما يعرف بالعامل المعنوى ، وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه[٤] .

يقال : ليت هذا زيد قائماً ، ولعل هذا زيد قائماً ، وكان هذا بشر منطلقاً[٥] .فاختصت الأحرف الثلاثة بالعمل في الحال ، لتضمنها معنى الفعل دون حروفه ، ففى (ليت) معنى (أتمنى) ، وفى (لعل) معنى (أرجو) ، وفى (كأن) معنى (يشبه)[٦] .

ظن وأخواتها

ما تختص به أفعال القلوب المتصرفة :

تنقسم أفعال هذا الباب إلى قسمين :

الأول : أفعال القلوب .

الثانى : أفعال التحويل .

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى قسمين :

أحدهما : ما يدل على اليقين وهى : رأى ، وعلم ، ووجد ودرى ، وتعلم بمعنى : اعلم .

والثانى منهما : ما يدل على الرجحان ، وهى : ظن ، وخال ، وحسب وزعم ، وعد ، وحجا ، وهب ، وجميع أفعال القلوب متصرفة ماعدا " تعلم ، وهب

وأما أفعال التحويل فمنها : صير ، وجعل ، ووهب ، وتخذ واتخذ ، وترك ، ورد[٧] .

---

(١) المساعد١/ ٢٤٧ .

(٢) السابق ١ / ٢٤٧ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣١ ، وينظر المفصل للزمخشرى ٦٢ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٣٢٩ .

(٤) الكتاب ٢ / ٧٧ ، ٧٨ ، وينظر المقتضب ٤ / ١٦٨ ، والمساعد ٢ / ٢٩ .

(٥) الكتاب ٢ / ١٤٨ ، وينظر ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٩٣ .

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٥٤ ، وينظر الكتاب ٢ / ١٤٨ .

(٧) شرح ابن عقيل ١ / ٤١٦ : ٤٣٠ .

هذا ، وقد اختصت أفعال القلوب المتصرفة دون الجامدة ودون أفعال التحويل بأحكامٍ منها :

١ ـ التعليق : تختص الأفعال القلبية المتصرفة بالتعليق ومعناه : ترك العمل لفظاً لا محلاً لمانع[١] ، وهذا المنع والإبطال واجب[٢] ، وسببه وجود لفظ له الصدارة يلى الناسخ فيفصل بينه وبين المفعولين معاً أو أحدهما ، ويحول بينه وبين العمل الظاهر[٣] .

ومن أشهر تلك الموانع أو المعلقات :

١ ـ لام الابتداء نحو : علمت لزيد قائم[٤] .

٢ ـ ما النافية نحو قوله تعالى { لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ }[٥]

٣ ـ إن النافية[٦] . نحو قوله تعالى { وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا }[٧] .

٤ ـ إن وفى خبرها اللام[٨] . نحو : علمت إن زيداً لقائم .

٥ ـ لا النافية[٩] . نحو : أظن لا يقوم زيد .

٦ ـ الاستفهام ، وله ثلاث صور :

الأولى : أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو : علمت أيهم أبوك .

الثانية : أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام نحو : علمت غلام أيهم أبوك .

الثالثة : أن تدخل عليه أداة استفهام نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو، وعلمت هل زيد عندك أم عمرو[١٠]

٧ ـ لام القسم[١١] ومنه قول الشاعر :

ولقد علمت لتأتين منيتى إن المنايا لا تطيش سهامها[١٢]

وإنما سمى الإبطال على هذا الوجه تعليقاً ؛ لأنه إبطال في اللفظ مع تعليق العامل بالمحل وتقدير إعماله فيه ، ويظهر ذلك في المعطوف نحو : علمت لزيد صديقك وغير ذلك من أمورك[١٣] .

هذا ، والمشهور بين النحويين أن التعليق مشترك بين أفعال القلوب المنصرفة سواء أكانت بمعنى الظن أم بمعنى اليقين .

---

(١) ابن الناظم ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، وينظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٦٠ .

(٢) الأشمونى ٢ / ٣٠ ، وينظر أوضح المسالك ٢ / ٦١ .

(٣) همع الهوامع ١ / ١٥٤ .

(٤) الكتاب ١/ ١٤٩ ، ٣ / ١٤٨ .

(٥) من الآية (٦٩) من سورة الأنبياء .

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٨٣ .

(٧) من الآية (٥٢) من سورة الإسراء .

(٨) ارتشاف الضرب ٤ / ٢١١٤ .

(٩) الأصول لابن السراج ١ / ١٨٢ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٨٣ .

(١٠) الكتاب ١ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، وينظر المساعد ١ / ٣٦٧ ، ٣٦٨ .

(١١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٨ ، ٨٩ ، وينظر شرح الجمل ١ / ١٥٨ .

(١٢) قائله : لبيد بن ربيعة ، وهو من الكامل . من مواضعه : البيت للبيد في الكتاب ٣ / ١١٠ ، والتصريح ١ / ٢٥٤ والدرر اللوامع ١ / ١٣٧ . وبلا نسبة في المسائل الخلبيات ٧٣ ، وسر الصناعة ١ / ٤٠٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٨ ، وشرح التسهيل ٢ / ٨٨ والمغنى ٢ / ٤٠١ وأوضح المسالك ٢ / ٦١ ، والمساعد ١ / ٣٦٨ ، والأشمونى ٢ / ٣٠ .

(١٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٦٠ .

وهناك من النحويين من قصر تلك المزية على أفعال اليقين دون أفعال الظن والرجحان ، وهو خلاف المشهور[١] .

٢ ـ الإلغاء : تختص أفعال القلوب المتصرفة دون الجامدة ودون أفعال التحويل بـ " الإلغاء " ، وهو ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع[٢] ، نحو : زيد ظننت قائم . فليس لـ " ظننت " عمل في " زيد قائم " لا فى اللفظ ولا في المعنى .

هذا ، ويجوز إلغاء هذه الأفعال إذا توسطت بين معموليها ـ كما مثل ـ أو تأخرت عنهما نحو : زيد قائم ظننت[٣] .

قال سيبويه " فإن ألغيت قلت : عبد الله أظن ذاهب ، وهذا إخال أخوك ، وفيها أرى أبوك وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى "[٤] .

وعلم مما سبق أن الفعل القلبى إذا تأخر عن المفعولين جاز فيه الإلغاء والإعمال فيقال : زيد عالم ظننت ، وزيداً عالماً ظننت ، والإلغاء ـ هنا ـ أحسن وأكثر[٥] .

وعلم ـ أيضاً ـ أنه إذا توسط بين المفعولين جاز فيه الإلغاء والإعمال على السواء إلا أن يؤكد الفعل بمصدر أو ضميره فيكون إلغاؤه قبيحاً[٦] .

يقال : زيد ظننت قائم ، وزيداً ظننت قائماً ، وكلاهما حسن[٧] هذا ، ولا يجوز إلغاء المتقدم من تلك الأفعال فلا يقال : ظننت زيد منطلق[٨] .

وما جاء ظاهره إلغاء المتقدم خرجه سيبويه على حذف لام الابتداء ، كأنه قال : لزيد منطلق ، وكانت (ظننت) معلقة والجملة في موضع نصب[٩] ، وعلى هذا تكون المسألة من باب التعليق لا من باب الإلغاء .

وخرجه غير سيبويه على إضمار الأمر كأنه قال : ظننته أى الظن والجملة في موضع المفعول الثانى لظننت[١٠] .

وأجاز الكوفيون والأخفش إلغاء المتقدم وإعماله ، والإعمال عندهم أحسن[١١] ، والصحيح ما ذهب إليه جمهور النحويين[١٢] .

والذى ينبغى التأكيد عليه أن " الإلغاء " من خصائص الأفعال القلبية المتصرفة امتازت به عن القلبية الجامدة ، وأفعال التحويل .

٣ـ اختصاص الأفعال القلبية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى : اختصت أفعال القلوب المتصرفة بجواز كون فاعلها ومفعولها الأول ضميرين متصلين متحدين في المعنى ، مختلفين في النوع[١٣] .

---

(١) ابن الناظم ٢٠٣ ، وينظر المساعد ١ / ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، وحاشية الخضرى ١ / ٣٤٢ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٥ ، وينظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٥٦ .
(٣) ابن الناظم ٢٠٤ ، وينظر شرح عيون الإعراب للمجاشعى ١٢٧ ، ١٣١ .
(٤) الكتاب ١ / ١١٩ .
(٥) ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٠٩ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٧٨ ، ٣٧٩ .
(٦) ابن الناظم ٢٠٤ ، وينظر شفاء العليل ١ / ٣٩٧ ، ٣٩٨ .
(٧) توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٧٩ .
(٨) شرح الأشمونى ١ / ١٦٠ ، وينظر المقرب ١ / ٢٢ ، والهمع ١ / ١٥٣ .
(٩) الكتاب ١ / ٢٣٦ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٨٠ .
(١٠) ابن الناظم ٢٠٦ ، وينظر حاشية الخضرى ١ / ٣٤٥ .
(١١) المساعد ١ / ٣٦٤ ، وينظر شفاء العليل ١ / ٣٩٧ .
(١٢) ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٠٧ ، ٢١٠٨ .
(١٣) شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، وينظر المساعد ١ / ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

نحو : ظننتني خارجاً ، فالتاء والياء ضميران ، متصلان ومدلولهما شئ واحد ؛ فهما للمتكلم ، مع اختلاف نوعهما : فالتاء ضمير رفع فاعل ، والياء ضمير نصب مفعول به ، ونحو : ظننتك مهملا ، فالتاء والكاف في المثال ضميران متصلان ، ومعناهما واحد ؛ لأن مدلولهما هو الخطاب ، مع اختلاف نوعهما ، فالتاء ضمير رفع فاعل ، والكاف ضمير نصب مفعول به .

ومع ذلك قوله تعالى: { كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى (٦) أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى }[١] فالفعل " رأى " فاعله ضمير مستتر ، تقديره " هو " والضمير المستتر نوع من المتصل ، ومفعوله الأول " الهاء " ، فقد وقع الفاعل والمفعول هنا ضميرين متصلين ، متحدين في المعنى ؛ لأن مدلولهما واحد ، هو الغائب ، مع اختلاف نوعهما ، فالضمير المستتر " هو " ضمير رفع فاعل ، والضمير " الهاء " المذكورة ضمير نصب مفعول به[٢] .

هذا ، ولا يجرى غير أفعال القلوب هذا المجرى ، فلا يقال : ظلمتني ولا ظلمه ، موضع ظلمت نفسى ، وظلم نفسه[٣] .

ويمتنع في باب (ظن وأخواتها) ، وفي جميع الأفعال الأخرى اتحاد الفاعل والمفعول اتحاداً معنوياً بأن يكون الفاعل ضميراً والمفعول ظاهراً مفسراً للفاعل ، فلا يصح : زيداً ظن ناجياً ، وزيداً ضرب ، تريد : ظن نفسه ، وضرب نفسه فأضمرت الفاعل وفسرته بالمفعول[٤] .

فلو انفصل الضمير جاز الاتحاد مطلقاً نحو : ما ظن زيداً ناجياً إلا هو ، وما ظن زيد ناجياً إلا إياه ، وما ضرب زيداً إلا هو ، وما ضرب زيد إلا إياه[٥] .

ويفهم مما سبق أن هذا الاستعمال خاص بأفعال القلوب المتصرفة مادام الفاعل والمفعول ضميرين متصلين ، متحدين في المعنى .

فلو اتحد مسمى الضميرين وأحدهما منفصل لم يخص اجتماعهما بفعل دون فعل نحو : إياك ظلمت ، وما ظلمت إلا إياك ، وعلى هذا فلا مزية لفعل على فعل سواء في باب (ظن) أم في غيره .

هذا ، وألحقت بأفعال القلوب في هذا الاستعمال (رأى) الحلمية نحو قوله تعالى : { قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا }[٦] و (رأى) البصرية نحو قول الشاعر :

فرأيتنا ما بيننا من حاجز ... إلا المجن ونصل أبيض مفصل[٧]

فالتاء و " نا " ضميران متصلان ، متحدان في المعنى ، مختلفان في النوع ؛ فالتاء ضمير رفع فاعل ، و " نا " ضمير نصب مفعول به .

وخلاصة الأمر : أن الأفعال القلبية المتصرفة اختصت بإعمالها في ضميرين متصلين لمسمى واحد ، ولا يجرى غيرها مجراها في هذا ، فلو اتحد مسمى الضميرين وأحدهما منفصل ، فلا مزية لأفعال القلوب في هذا ، بل يكون فيها ، وفي غيرها[٨] .

---

(١) الآيتان (٦) ، (٧) من سورة العلق .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٢ .

(٣) المساعد ١ / ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٢ ، ٩٣ ، وينظر شرح الكافية الشافية ١ / ٥٦٥ .

(٥) ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٢٢ .

(٦) من الآية (٣٦) من سورة يوسف .

(٧) قائله : عنترة بن شداد ، وهو من الكامل . من مواضعه : الديوان ١٠٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٢ وشواهد التوضيح والتصحيح ١٤٧ ، والارتشاف ٣ / ١٦٠٣ ، والهمع ١ / ٢٤٦ ، والدرر ١ / ٢٠٢ .

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٢ ، ٩٣ . وينظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٦٣ ، و٥٦٤ ، والمساعد ١ / ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

المسألة الثانية : دخول (ظن وأخواتها) على مبتدأ له الصدارة :

تختص " ظن وأخواتها " ـ دون غيرها من النواسخ ـ بجواز دخولها على المبتدأ الذى هو اسم استفهام ، أو المضاف إلى اسم استفهام ، وإن دخلت على أحدهما وجب تقديمه عليها[١] ، نحو : أيا ظننت أحسن ، وغلام اى حسبت أنشط ؟

وهذه المزية مختصة بـ (ظن وأخواتها) ، فلا تدخل على أحدهما (كان) ولا (إن) ولا أخواتهما منعاً للتعارض ، إذ الاسم في بابي (كان) و (إن) وأخواتهما لا يصح تقديمه على الناسخ . فلو وقع الاسم أحدهما لامتنع تقديمه على الناسخ تطبيقاً لهذا الحكم ، مع أن الاستفهام لابد أن يتقدم[٢] .

ولذا فاقت (ظن وأخواتها) غيرها من النواسخ في صحة دخولها على مبتدأ هو اسم استفهام ، أو مضاف إلى اسم استفهام ؛ لعدم التناقص إذ يقال : أيهم ظنت أفضل ؟ وغلام من ظننت عندك[٣] ؟

هذا ، وتسقط تلك المزية إذا كان المبتدأ له الصدارة الدائمة في جملته ، بحيث لا يصح أن يسبقه منها شئ كأسماء الشرط ، والاستفهام ، وكم الخبرية ، والمبتدأ المقرون بلام الابتداء ، فلا فضيلة لـ " ظن " وأخواتها " في ذلك إذ تشترك النواسخ كلها في عدم دخولها على مبتدأ له الصفات السابقة[٤] .

حروف الجر

وفيها مسألتان :

المسألة الأولى : خصائص (من الجارة) :

انفردت (من) من بين حروف الجر بجر ظروف لا تتصرف كـ " قبل " و " بعد " و " عند " و " لدى " و " لدن " و " مع " و " عن " و " على " ـ اسمين[٥] ، ولا يشاركها في هذا غيرها من حروف الجر .

ومنه قوله تعالى : { لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ }[٦] وقوله : { وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا }[٧] وقوله : { آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا }[٨] ومنه قول الشاعر :

فقلت للركب لما أن علا بهم ... من عن يمين الحبيا نظرة قبل[٩]

وقوله :

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ... تصل وعن فيض بيداء مجهل[١٠]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٢ .

(٢) المساعد ١ / ٢٥٠ ، ٢ / ١٢ ، وينظر التصريح ١ / ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٣) الارتشاف ٤ / ٢٠٩٧ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٧٩ .

(٤) ارتشاف الضرب ٣ / ١١٤٨ .

(٥) ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٢١ ، وينظر المساعد ٢ / ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٦) سورة الروم من الآية (٣) .

(٧) سورة الأنبياء من الآية (٢٤) .

(٨) سورة الكهف من الآية (٦٥) .

(٩) قائله : التظامى ، وهو من البسيط . من مواضعه : رصف المبانى ٣٦٧ ، والمقرب١ / ١٩٥ ، وشرح الجمل للزجاجى ١ / ٤٧٦ وشرح الكافية الشافية ٢ / ٨١٠ . والجنى الدانى ٢٤٢ .

(١٠) قائله : مزاحم بن الحارث . وهو من الطويل . من مواضعه : الكتاب ٤ / ٢٣١ ، والمقتضب ٣ / ٥٣ ، والكامل ٣ / ٩٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٨١٠ . وشرح التسهيل لابن مالك٣ / ١٤٠ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢٢٠ ، والجنى الدانى ٤٧٠ .

هذا ، و " عن " بعد دخول (من) بمعنى (جانب) ، وعلى بمعنى (فوق)[١] . فدخول (من) على (عن وعلى) دليلٌ على كونهما اسمين ؟ إذ لا يجوز دخول حرف جر على حرف جر إلا إذا كان لفظهما واحداً ، فيكون أحدهما إذ ذاك تابعاً للآخر[٢] .

وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين ان (عن) و (على) إذا دخل عليهما (من) باقيان على حرفيتهما لم ينتقلا إلى الأسمية[٣] .

وتوسع الكوفيون فيما تدخل عليه (من) من حروف الجر فزعموا أنها تدخل على حروف الجر كلها سوى (مذ) واللام والباء و (في)[٤] .

و " من " التى تختص بالدخول على (قبل) و (بعد) اختلف في نوعها فهى عند الجمهور لابتداء الغاية[٥] ، وزعم ابن مالك أنها زائدة ؛ وذلك مبنى على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها[٦] .

وبالرغم من الخلاف في نوعها مع (قبل) و (بعد) أو في نوع (عن) و (على) التى تدخل (من) عليهما فإن هذا لا يؤثر في اختصاص (من) بجر هذه الألفاظ دون غيرها من حروف الجر[٧] .

المسألة الثانية : خصائص " رب " الجارة :

" رب " حرف من حروف الخفض ، ومعناه : تقليل الشئ الذى يدخل عليه ، وهو نقيض " كم " في الخبر لأن " كم " الخبرية للتكثير ، و " رب " للتقليل يقال : رب رجل لقيته أى : ذلك قليل "[٨] .

و " رب " ـ عند البصريين ـ حرف[٩] ، والذى يدل على ذلك أن " رب " معناه في غيره كما إن معنى " من " في غيرها ففى نحو : رب رجل يقول ، دلت " رب " على معنى التقليل في " الرجل " الذى يقول ذلك[١٠] ، وهى عند الكوفيين اسم[١١] .

ويضعفه أنها لو كانت اسماً لكانت معربة ، فقوى كونها حرفاً أنها وقعت مبنية من غير عارض عرض[١٢] .

هذا ، وتنفرد " رب " دون بقية حروف الجر بوجوب تصديرها وتنكير مجرورها ، ونعته إن كان ظاهراً وإفراده ، وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميراً ، وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، و بعد " بل " قليلاً ، وبدونهن أقل[١٣] .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢٢٢ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٠ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٧٦ .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٢٢١ ، وينظر ابن الناظم ٣٧١ .

(٤) ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٢٣ .

(٥) المغنى ١ / ٣٥٦ .

(٦) شرح التسهيل ٣ / ١٤٠ .

(٧) توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٤٨١ ، وينظر الكتاب ٢ / ٢٧٤ .

(٩) الكتاب ٢ / ١٧٠ ، وينظر الإنصاف ٢ / ٨٣٢ : ٨٣٥ .

(١٠) المغنى ١ / ١٥٦ .

(١١) شرح المفصل ٤ / ٤٨٢ ، وينظر المساعد ٢ / ٢٨٤ .

(١٢) الإنصاف ٢ / ٨٣٣ .

(١٣) مغنى اللبيب ١ / ١٥٦ ، وينظر الكتاب ١ / ١٠٦ ، ٣ / ٩ ، وشرح الكافية الشافية٢ / ٧٩١ .

وإنما اختصت " رب " بجر النكرات دون المعارف ؟ لأنها نظيرة " كم " إذ كانت " كم " للتكثير ، و " رب " للتقليل ، والتكثير والتقليل لا يتصوران في المعارف[١] ، وإنما لزم المجرور هنا الوصف ؛ لأن المراد التقليل ، وكون النكرة هنا موصوفة أبلغ في التقليل[٢] .

هذا ، وإذا كان من خصائص " رب " كون مجرورها نكرة ، فقد أجاز بعض النحويين كونه معرفة ، ومنه قول الشاعر :

ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار[٣]

بخفض الجامل وصفته ، وعلى هذا يكون تنكير مجرورها كثيراً لا لازماً[٤] . كذلك فإن وصف مجرورها – يراه بعض النحويين غير لازم ، فقد يوصف ، وقد لا يوصف[٥] .

وكونها واجبة التصدير يعارضه وقوعها خبراً لإن في قول الشاعر :

أماوي إني رب واحد أمه أخذت فلا قتل لدى ولا أسر[٦]

كما يعارضه وقوعها خبرا لـ " أن " المخففة من الثقيلة في نحو قول الشاعر :

تيفنت أن رب امرئ خيل خائناً أمين وخوان يخال أمينا[٧]

ومما لا شك فيه أن وجود ما يعارض خصائص " رب " التي انفردت بها دون بقية أخواتها لا ينال من مزيتها بذلك وإن كان الأولى حمل تلك الخصائص على سبيل الغلبة والكثرة لا على سبيل اللزوم[٨] .

الإضافة

وفيها مسألة واحدة :

اختصاص (حيث) عن سائر أسماء المكان بإضافتها إلى الجملة :

اختصت (حيث) من بين أسماء المكان بإضافتها إلى الجملة[٩] ، وذلك لأنها لو أفردت لم يصح معناها ، فأضيفت إلى الجملة كظروف الزمان ، لمضارعتها ومشاركتها إياها بالإبهام[١٠] .

وعلى هذا يقال : قمت حيث قمت ؛ وقمت حيث زيد قائم ، وإضافة (حيث) إلى الجملة عند البصريين لازمة[١١] ، وما سمع من إضافتها إلى المفرد نادر ، وعلى هذا فرأى البصريين فيه محافظة على الاختصاص ، وأجاز الكسائي ـ من الكوفيين ـ إضافتها إلى المفرد[١٢] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٤٨٣ ، وينظر الكتاب ٢ / ٥٦ .

(٢) السابق ٤ / ٤٨٣ ، وينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١ / ٢٦٢ .

(٣) قائله : أبو داود الأيادى ، وهو من الخفيف . من مواضعه : شرح التسهيل ٣ / ١٧٢ ، والمغنى ١ / ١٣٧ ، والتصريح ٢ / ٢٢ وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢ / ٨١٩ ، والجنى الدانى ٤٤٨ ، والمساعد ٢ / ٢٧٩ ، والمطالع السعيدة ٤١٤ .

(٤) ابن الناظم ٣٥٧ : ٣٥٩ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٠٥ .

(٥) الجنى الدانى ٤٥٠ ، وينظر شرح التسهيل ٣ / ١٨١ .

(٦) قائله : حاتم الطائى ، وهو من الطويل . من مواضعه : ديوان حاتم ٥١ ، والمسائل الحلبيات ٢٤٥ ، والمساعد ٢ / ٢٨٨ ، والهمع ٢ / ٢٦ ، والدرر اللوامع ٢ / ١٨ .

(٧) قائله : لم أقف على قائله ، وهو من الطويل . من مواضعه : شرح التسهيل ٢ / ٤٢ ، وشفاء العليل ١ / ٣٧١ ، والمساعد ١ / ٣٣١ ، والهمع ١ / ١٤٣ ، والدرر اللوامع ١ / ١١٩ .

(٨) ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٣٩ : ١٧٤١ ، وينظر الأصول ١ / ٤١٨ ، ٤١٩ ، وشرح عيون الإعراب للمجاشعى ١٨١ ، ١٨٢ .

(٩) ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٤٨ ، وينظر الكتاب ٤ / ٢٣٣ .

(١٠) المقتضب ٣ / ١٧٥ ، ١٧٦ .

(١١) أوضح المسالك ٣ / ١٢٥ . وينظر المساعد ١ / ٥٢٥ ، ٥٢٦ .

(١٢) المغنى ١ / ١٣١ . وينظر الأشمونى ٢ / ٢٥٥ .

وجعل من ذلك قول الشاعر :

ونطعنهم تحت الكلى بعد ضـــربهم ببيض المواضى حيث لى العمائـــم[١]

ويترتب على رأى الكسائى فقد الاختصاص ، والراجح أن (حيث) من الظروف المكانية التى انفردت بإضافتها إلى الجملة ، ولعل لزوم اقترانه إلى جملة يضاف عليها كان سبباً في بنائه على الضم في أكثر الكلام ، وقد يفتح وقد يكسر[٢] .

باب المدح والذم

وفيه مسألة واحدة :

دخول النواسخ على مخصوص (نعم) دون مخصوص (حبذا) :

اختص مخصوص (نعم) دون مخصوص (حبذا) بجواز دخول النواسخ عليه تقدم أو تأخر[٣] قال أبو حيان : " وتدخل بعض النواسخ على هذا الاسم تقول : كان زيد نعم الرجل ، وإن زيداً نعم الرجل ، وظننت زيداً نعم الرجل[٤] .

يقال في المتقدم : كان زيد نعم الرجل ، وإن زيداً نعم الرجل ، وظننت زيداً نعم الرجل[٥] ، وإن تأخر المخصوص جاز أن يكون معمولاً لبعض النواسخ نحو : نعم الرجل كان زيد ، ونعم الرجل ظننت زيداً ، فتكون جملة (نعم الرجل) في موضع خبر (كان) ، وفى موضع المفعول الثانى لظن[٦] ، وهذا الاستعمال مخصوص بـ (نعم) ، وأما (حبذا) فلا يدخل الناسخ على مخصوصها ولا يتقدم ، فلا يقال : كان حبذا زيد ، لا برفع زيد ولا نصبه[٧] ، والسبب في هذا جريان الكلام مع (حبذا) مجرى المثل ، والأمثال لا تغير[٨] .

باب التوابع

١ـ النعت : وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : تقديم النعت على بقية التوابع عند اجتماعها :

انفرد النعت بأنه متى اجتمعت التوابع قدم عليها ، يليه عطف البيان ، فالتوكيد فالبدل ، فعطف النسق[٩] .

قال أبو حيان : " وإذا اجتمعت التوابع بدأت بالنعت ، فعطف البيان ، فالتوكيد ، فالبدل ، فعطف النسق " فتقول : مررت بأخيك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر"[١٠] .

---

(١) قائله : الفرزدق ، وهو من الطويل . من مواضعه : شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٣٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٢ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٥٢ ، والمغنى ١ / ١٣٢ ، والتصريح٢ / ٣٩ والأشمونى ٢ / ٢٥٤ ، والدرر اللوامع ١ / ١٨٠ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٢ .

(٣) وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٦ .

(٤) ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٥٤ .

(٥) ابن الناظم ٤٧٤ ، ٤٧٥ . وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ٨٩ .

(٦) ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٥٥ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١١١ .

(٨) المساعد ٢ / ١٤٣ .

(٩) ينظر توضيح المقاصد ٣ / ١٣٢ .

(١٠) ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٢٥ .

وذلك لأن النعت كجزء من متبوعه ، وعطف البيان جار مجراه ، والتوكيد كعطف البيان في جريانه مجرى النعت ، والبدل تابع كلا تابع ، لأنه كالمستقل ، وأخر النسق لتخلل الواسطة[١] .

وأجاز بعض النحاة أن يقدم التوكيد على النعت فيقال : قام زيد نفسه الكاتب ، وعلى هذا فالمزية له ، وليست للنعت[٢] .

المسألة الثانية : انفراد (أى) دون سائر الصفات بعدم حذف موصوفها :

اختصت (أي) دون سائر الصفات بعدم جواز حذف موصوفها فلا يقال : مررت بأى رجل[٣] . قال أبو حيان : " فارقت (أى) سائر الصفات فى أنه لا يجوز حذف موصوفها وإقامتها مقامه لا تقول : مررت بأى رجل "[٤] ، وعلى هذا فهى مختصة بكونها صفة لنكرة مذكورة نحو : مررت برجل أى رجل أى : كامل في الرجولية .

وظاهر كلام ابن مالك جواز حذف موصوف (أى) مثل سائر الصفات ، فلا مزية لها في هذا ، وجعل من ذلك قول الشاعر :

إذا حارب الحجاج أى منافق علاه بسيف كلما هز يقطع[٥]

فقد حذف موصوف (أى) والتقدير : منافقاً أى منافق[٦] ، ويمكن القول بأن هذا البيت وأمثاله لا تأثير له على اختصاص " أى بذكر موصوفها ؛ لأنه حكم غالب فيها وإذا ورد حذف الموصوف فيها فهو في غاية الندور[٧] .

٢ـ التوكيد : وفيه مسألة واحدة :

انفراد النفس والعين بالجر بالباء الزائدة

ألفاظ التوكيد المعنوى هى : نفس ، وعين ، وكل ، وجميع ، وكلا ، وكلتا ، وعامة[٨] ، وتنفرد كلمتا " نفس " و " عين " دون بقية ألفاظ التوكيد المعنوى جواز جرهما بالباء الزائدة[٩] .

يقال : جاء زيد نفسه ، أو بنفسه ، وجاء زيد عينه أو بعينه ، ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد[١٠] .

هذا ، وقد وردت زيادة الباء في قولهم : جاء القوم بأجمعهم بفتح الميم أو ضمها ـ فكلمة " بأجمعهم " من ألفاظ التوكيد القليلة ولابد أن تضاف إلى ضمير المؤكد ، وأن تسبقها الباء الزائدة الجارة ، وهى زائدة لازمة لا تفارقها .

---

(١) المساعد ٢ / ٤٤٠ .

(٢) ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٢٥ .

(٣) المساعد ١ / ١٦٧ ، وينظر شفاء العليل ١ / ٢٤٢ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢ / ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، وينظر الهمع ١ / ٩٣ .

(٥) قائله : الفرزدق ، وهو من الطويل . من مواضعه : الديوان ٢ / ٥١٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢١ ، ٣ / ٣٢٤ ، وارتشاف الضرب ٢ / ١٠٣٦ ، وشفاء العليل ١ / ٢٤٢ ، والمساعد ١ / ١٦٨ ، والهمع ١ / ٩٣ ، والدرر اللوامع ١ / ٧١ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢١ .

(٧) المساعد ١ / ١٦٨ .

(٨) شرح ابن عقيل ٢ / ٢٠٦ : ٢٠٨ . وينظر ابن الناظم ٥٠١ .

(٩) توضيح المقاصد والمسالك٣ / ١٥٨ .

(١٠) مغنى اللبيب ١ / ١٢٩ .

قال ابن مالك : " ويجوز جر النفس والعين بباء زائدة نحو جاء زيد بنفسه ، ورأيت عمراً بعينه ، ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد إلا أنهم قالوا : جاءوا بأجمعهم "[١] .

وعلى هذا تكون المزية مشتركة بين النفس والعين وأجمع ، وليست مقصورة عليهما[٢] ، والصحيح أن زيادة الباء مقصورة على النفس والعين دون غيرهما من ألفاظ التوكيد المعنوى ، وأما " أجمعهم " ففيه معنى التوكيد ، وليس من ألفاظه ، إذ لو كان من ألفاظه ، لجاز استعماله بلا باء ، بل كان استعماله بلا باء أكثر ، كما كان ذلك في النفس والعين[٣] .

٣ـ عطف النسق : وفيه مسألتان :

الأولى : ما تنفرد به الواو دون حروف العطف .

الثانية : ما تنفرد به الفاء دون حروف العطف .

المسألة الأولى : ما تنفرد به (الواو) دون حروف العطف :

تنفرد الواو دون حروف العطف بأمور متعددة من أشهرها :

١ ـ أنها لمطلق التشريك في الحكم نحو : قام زيد وعمرو فيحتمل ثلاثة معان :

أحدها : أن يكون قيامهما في وقت واحد .

والثانى : أن يكون المتقدم قام أولاً .

والثالث : أن يكون المتأخر قام أولاً . فهى لعطف السابق ، واللاحق ، والمصاحب[٤] .

٢ـ اقترانها بـ (إما) نحو قوله تعالى : { إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا }[٥] .

٣ـ اقترانها بـ (لكن) نحو قوله تعالى : { مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ }[٦] .

٤ـ عطف العقد على النيف نحو : واحد وعشرون ، وواحد وثلاثون[٧] .

٥ – عطف اسم على آخر حين لا يكتفى العامل في أداء معناه بالمعطوف عليه ، ويكون هذا في الأفعال التى تقتضى المشاركة كالمخاصمة ، والمقاتلة ، والمجادلة[٨] .

نحو : تخاصم زيد وعمرو ، فلو قيل تخاصم زيد ، ما تم المعنى ؛ لأن المخاصمة لا تكون من طرف واحد ، وإنما تقتضى معه وجود طرف ـ حتماً ـ كى يتحقق معناها ، ولا يجوز تخاصم زيد فعمرو ، أو ثم عمرو أو عمرو ؛ لأن الموضع هنا للواو دون غيرها[٩] .

٦ـ تنفرد الواو ـأيضاً أ بجواز عطف بعض متبوعها عليه تفصيلاً نحو قوله { وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ }[١٠] وقوله : { حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى }[١١] فـ " جبريل " و " ميكال " مندرجان تحت " وملائكته " و " الصلاة الوسطى " مندرجة تحت الصلوات[١٢] .

---

(١) المساعد ٢ / ٣٨٥ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩٠ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩٠ .

(٤) مغنى اللبيب ٢ / ٤٠٩ ، ٤١٠ ، وينظر المساعد ٢ / ٤٤٤ .

(٥) من الآية (٣) من سورة الإنسان .

(٦) من الآية (٤٠) من سورة الأحزاب .

(٧) مغنى اللبيب ٢ / ٤١٠ .

(٨) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٨٢ ، وينظر ابن الناظم ٥٢٣ .

(٩) المساعد ٢ / ٤٤٥ .

(١٠) من الآية (٩٨) من سورة البقرة .

(١١) من الآية (٢٣٨) من سورة البقرة .

(١٢) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٨٣ ، وينظر المساعد ٢ / ٤٤٥ .

٧ـ عطف عامل حذف وبقى معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد كقوله .

إذا مـا الغانيـات بـرزن يومـاً وزجـجـن الحواجـب والعيونـا[١]

أى : وكحلن العيونا .

٨ ـ عطف المقدم على متبوعه للضرورة[٢] ، ومن ذلك قول الشاعر :

ألا يـا نخلـة مـن ذات عـرق عليـك ورحمـة الله السلام[٣]

أى : عليك السلام ورحمة الله .

تلك كانت أشهر الأمور التى انفردت بها الواو العاطفة دون غيرها من حروف العطف الأخرى[٤] .

المسألة الثانية : ما تنفرد به الفاء دون حروف العطف :

المعنى الغالب للفاء العاطفة : الترتيب مع التعقيب ، ومعنى التعقيب كون الثانى عقب الأول بلا مهلة[٥] هذا هو المشهور عند أكثر النحويين .

ويرى الجرمى أنها تفيد الترتيب إلا في الأماكن والمطر فلا ترتيب نحو : عفا مكان كذا فمكان كذا ، وإن كان عفاؤها في وقت واحد ، ونزل المطر مكان كذا فمكان كذا ، وإن كان نزوله فيهما في وقت واحد[٦] .

هذا ، وتختص الفاء دون حروف العطف بعطف ما لا يصلح كونه صلة على ما هو صلة نحو : الذى يطير فيغضب زيد الذباب ، فلو جعل موضع الفاء واواً أو غيرها .

فقيل : الذى يطير ويغضب زيداً أو ثم يغضب زيد الذباب لم تجز المسألة ؛ لأن " يغضب زيد " جملة لا عائد فيها على " الذى " ، فلا يصح ان تعطف على الصلة ، لأن شرط ما عطف على الصلة أن يصلح وقوعه صلة .

فإن كان العطف بالفاء لم يشترط ذلك ؛ لأنها تجعل ما بعدها ، مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببية[٧] .

ويجرى مجرى الصلة الجملة الواقعة خبراً أو صفة نحو : مررت برجل يبكى فيضحك عمرو ، ومررت بامرأة تبكى زيد فيضحك[٨] .

ويفهم مما سبق أن الفاء انفردت دون بقية حروف العطف بعطف ما لا يصلح أن يكون صلة أو صفة أو خبراً على ما يصلح لذلك ، وهذا الاستعمال مختص بالفاء دون غيرها .

---

(١) قائله : الراعى النميرى ، وهو من الوافر . من مواضعه : معانى القرآن للفراء ٣ / ١٢٣ ، والخصائص ٢ / ٤٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥٤ ، ٣ / ٣٥٠ ، والمغنى ٢ / ٤١١ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٤٧ ، والمساعد ١ / ٥٤٥ ، والخزانة ٩ / ١٤١ .

(٢) مغنى اللبيب ٢ / ٤١٢ .

(٣) قائله : الأحوص ، وهو من الوافر . من مواضعه : الأصول ١ / ٣٢٦ ، ٢ / ٢٢٦ ، والخصائص ٢ / ٣٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٤٨ ، والارتشاف ٤ / ٢١٨٤ ، والمساعد ٢ / ٤٧٥ .

(٤) ينظر توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٩٥ ، وحاشية الخضرى ٢ / ١٤٤ .

(٥) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٨٥ ، وينظر توضيح المقاصد ٣ / ١٩٩ .

(٦) المساعد ٢ / ٤٤٨ ، وينظر ابن يعيش ٣ / ١٥٨ ، ١٥٩ ، وحاشية الخضرى ٢ / ١٤٥ .

(٧) ابن الناظم ٥٢٤ ، وينظر المساعد ٢ / ٤٤٨ .

(٨) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٨٦ . وينظر الأصول ٢ / ٣٥٧ .

نواصب المضارع

وفيه مسألتان :

الأولى : اختصاص (أن) بالإعمال مظهرة ومضمرة .

الثانية : انفراد الفاء بجزم الفعل بعدها عند سقوطها وقصد الجزاء .

المسألة الأولى : إعمال " أن " مظهرة ومضمرة :

" أن " الناصبة للمضارع أقوى نواصبه ؛ لاختصاصها به ، ولشبهها " بأن " الناصبة للاسم ، فلذلك عملت مظهرة ومضمرة بخلاف أخواتها[١] ولقوتها في العمل نصب بها المضارع مظهرة ومضمرة جوازاً ووجوباً . فنصب الفعل بـ (أن) لازمة الإضمار بعد لام الجحود ، وحتى ، والواو ، والفاء ، وأو[٢] .

أما لام الجحود فهي المؤكدة لنفي خبر (كان) ماضية لفظاً نحو قوله تعالى{وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ}[٣] أو معنى نحو قوله : { لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا }[٤] .

ولام الجر مختصة بالأسماء ، فلذا وجب في المضارع إذا وليها نصبه بـ (أن) مضمرة ؛ لتكون هي والفعل في تأويل اسم مجرور باللام ، ويرى الكوفيون أن المضارع منصوب بلام الجحود لا بأن مضمرة[٥] .

* أما " حتى " فيليها المضارع منصوباً بـ (أن) مضمرة إذا كانت حرف جر بمعنى " إلى " أو " كي " ، فالأول نحو قوله : أنا أسير حتى أدخلها يريد أن الدخول نهاية السير ، ومثله قوله تعالى : { قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى }[٦] ،والثاني كقوله: سرت حتى أدخلها . يريد: أن الدخول غاية للسير .

وإذا كان الفعل بعد (حتى) غاية أو علة في تمام الجملة التي قبلها فعند البصريين حرف جر ، والفعل بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة ، وعند الكوفيين النصب بـ (حتى)[٧] .

وأما " أو " فينصب الفعل بعدها بـ " أن " مضمرة إذا وقعت موقع (إلى أن) كقولك : لأسيرن أو تغرب الشمس ، أو موقع " إلا أن " كقولك : لأقتلن الكافر أو يسلم[٨] ، وهو منصوب بـ (أن) مضمرة ، وليس بأو ؛ لأنها حرف عطف ، وحروف العطف لا تعمل شيئاً[٩] .

وينصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد فاء السببية ، وهي الفاء الواقعة بعد نفي محض أو طلب محض نحو : ائتني فأكرمك ، ونحو : ما تأتيني فتحدثني .

ونصبه عند سيبويه بأن مضمرة ، وما قبل الفاء في تأويل مصدر متصيد من الكلام السابق ، ليصح العطف عليه ، والتقدير : ما كان منك إتيان فحديث ، فيصير الفعل على هذا التأويل بمعنى اسم ، ليدلوا على أحد المعنيين المذكورين ، ولم يظهروا (أن) بعد الفاء ، كما لم يظهروها بعد (حتى)[١٠] .

---

(١) حاشية الخضري ٢ / ٢٥٨ : ٢٦٧ ، وينظر المغني ٢ / ٧٣٦ ، ٧٣٧ .

(٢) ابن الناظم ٦٧١ ، ٦٧٢ .

(٣) من الآية (١٤٣) من سورة البقرة .

(٤) من الآية ((١٣٧) من سورة النساء .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٢٢ ، ٢٣ .

(٦) الآية (٩١) من سورة طه .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٢٣ ، ٢٤ .

(٨) المساعد ٣ / ٨١ ، وينظر المقتضب ٢ / ٢٨ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٤٠ .

(٩) ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٨١ ، وينظر شرح التسهيل ٤ / ٢٦ .

(١٠) توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ١٩٢ ، وينظر المساعد ٣ / ٨٤ .

وقال الكوفيون النصب بالفاء ، والحجة عليهم أن الفاء لو كانت هى الناصبة لدخل عليها واو العطف وفاؤه[١] .

وينصب المضارع بـ (أن) مضمرة بعد واو المعية المسبوقة بنفى أو طلب نحو : ما تأتينا وتحدثنا ، ونصبه عند الكوفيين بالواو ، وعند البصريين بـ (أن) لازمة الإضمار[٢] .

ونلحظ مما سبق أن (أن) فاقت أقرانها بالعمل مظهرة ومضمرة عند جمهور البصريين ، أما عند الكوفيين فلا مزية لـ " أن " لأن النصب عندهم بالأحرف التى يرى البصريون أن (أن) مضمرة بعدها.

فرأى البصريين فيه إثبات مزية وفضل ، ورأى الكوفيين فيه انتفاء ذلك ، ورأى البصريين هو الصحيح ؛ لأن الأحرف التى يرى الكوفيون أن المضارع منصوب بها لا تختص به ؛ والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً .

وعلى هذا تثبت لأن خاصية الإعمال مع الإضمار اللازم أو الواجب ، وأما جواز الإظهار والإضمار فيها فيكون في موضعين :

الأول : إذا وقعت بعد اللام غير المسبوقة بكون منفى ماض ناقص ولم تقع بعدها (لا)[٣] . سواء كانت اللام للتعليل كقوله : جئتك لتحسن ، وتسمى لام " كى " أم كانت اللام للعاقبة كقوله تعالى : { فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا }[٤] . أم كانت اللام زائدة كقوله تعالى { يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ }[٥] فالفعل في هذه المواضع منصوب بـ " أن " مضمرة ، ولو ظهرت في أمثال ذلك لحسن[٦] .

الثانى : إذا وقعت " أن " بعد عاطف تقدم عليه اسم صريح ، وهو الخالى من معنى الفعل ، سواء أكان العاطف : الفاء أم الواو أم ثم أم أو ، ومن شواهد ذلك قوله تعالى { وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا }[٧] .

فـ " يرسل " مضارع منصوب بـ " أن " مضمرة جوازاً لوقوعه بعد عاطف تقدم عليه اسم صريح ، وهو " وحياً "[٨] ، ومن ذلك قول الشاعر :

ولبس عباءة وتقر عينى ... أحب إلى من لبس الشفوف[٩]

فـ " تقر " مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة جوازاً ؛ لوقوعه بعد عاطف تقدم عليه اسم صريح وهو " لبس " .

ونخلص من ذلك إلى أن (أن) فاقت أقرانها من نواصب المضارع بإعمالها مضمرة سواء أكان إضمارها واجباً أم جائزاً[١٠] .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) التصريح ٢ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، وينظر الكتاب ٣ / ٢٨ ، والمقتضب ٢ / ٢٢ .

(٣) ابن الناظم ٦٧٢ .

(٤) من الآية (٨) من سورة القصص .

(٥) سورة النساء : من الآية (٢٦) .

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ١٩٢ .

(٧) من الآية (٥١) من سورة الشورى .

(٨) ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٨٨ ، ١٦٨٩ .

(٩) قائله : ميسون بنت بحدل ، وهو من الكامل . من مواضعه : سر صناعة الإعراب ١ / ٢٧٤ ، والكشاف ٢ / ٤١٥ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ١٣١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٤٨ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٧ ، وأوضح المسالك ٤ / ١٩٢ ، والهمع٢ / ١٧ ، والدرر اللوامع ٢ / ١٠ .

(١٠) التصريح ٢ / ٢٤٢ : ٢٤٤ ، وينظر شفاء العليل / ٩٣٥ : ٩٣٧ .

المسألة الثانية : انفراد الفاء دون بقية الحروف التى تضمر بعدها (أن) بجزم المضارع عند سقوطها وقصد الجزاء :

انفردت الفاء دون بقية الحروف التى تضمر بعدها (أن) وجوباً وهى لام الجحود ، وحتى ، وأو ، وواو المعية ، بأنه إذا خلا الجواب في غير النفى من الفاء ، وقصد الجزاء جزم المضارع ؛ لوقوعه في جواب الطب[١] ، وهذا الاستعمال مختص بالفاء دون بقية الحروف التى تضمر بعدها (أن) .

يقال في الأمر : زرنى أزرك[٢] . ، وفى النهى : لا تعص الله تنل رضاه ، وفى الدعاء : اللهم ارزقنى مالاً أتصدق به ويقال في الاستفهام : هل تأتينا تحدثنا[٣] .

يقال في العرض : ألا تنزل تصب خيراً ، وفى التمنى : ليته عندنا يحدثنا[٤] .

جوازم المضارع

أولاً : الأدوات التى تجزم فعلاً واحداً :

الأدوات التى تجزم فعلاً واحداً هى : لم ، ولما ، ولا الطلبية ولام الطلب . هذا ، وتنفرد " لم " عن " لما " بأمور ، وتنفرد " لما " عن " لم " بأمور ، كما ينفرد كل منهما عن " لا " ولام الطلب بأمور أخرى :

أولاً : ما تنفرد به (لم) عن (لما) :

تشترك (لم ، ولما) في الحرفية ونفى المضارع وجزمه وقلب معناه إلى المضى ، وفى جواز دخول همزة الاستفهام عليهما[١] ، ومع هذا فإن (لم) تنفرد عن (لما) بأمور منها :

١ ـ مصاحبة أدوات الشرط نحو : إن لم تقم أقم[٢] .

٢ ـ أنها موضوعة لمطلق الانتفاء ، فلا تدل على ان ذلك منقطع عن زمان الحال ولا متصل به ، بل قد تجئ في المنقطع نحو قوله تعالى { لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا }[٣] ، وفى المتصل نحو قوله تعالى { وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا }[٤] .

٣ ـ إلغاؤها حملاً على (ما) النافية ، فلا تعمل في المضارع شيئاً[١] . قال الشاعر :

لــولا فوارس مــن نعم وأسرتهم ... يــوم الصليفاء لم يوفون بالجار[٢]

هذه هى أهم الأمور التى انفردت بها (لم) عن (لما) .

---

(١) ابن الناظم ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، وينظر المقتضب ٢ / ٢٨٢ ، ٢ / ١٣١ .

(٢) الكتاب ٣ / ٩٣ ، ٩٧ ، وينظر شرح عيون الإعراب ٢٧٤ .

(٣)الكتاب ١ / ٩٩ ، ٣ / ٩٣ ، ٩٥ ، وحاشية الخضرى ٢ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٤) الكتاب ٣ / ٩٣ ، وينظر حاشية الخضرى ٢ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٥) المساعد ٢ / ١٢٨ ، وينظر الكتاب ٤ / ٢٢٠ ، والمقتضب ١ / ٤٦ .

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ٢٣٥ ، وينظر المغنى ١ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٧) من الآية (١) من سورة الإنسان .

(٨) من الآية (٤) من سورة مريم .

(٩) توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ٢٣٦ ، وينظر شرح التسهيل ٣ / ٦٤ .

(١٠) قائله : لم أقف على قائله ، وهو من البسيط . من مواضعه : سر صناعة الإعراب ١ / ٤٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٨ ، والمغنى ١ / ٢٧٧ ، والجنى الدانى ٢٦٦ ، ومعجم الشواهد العربية ٣ / ٣٩٩ .

ثانياً : ما تنفرد به (لما) عن (لم) :

وتنفرد (لما) عن (لم) بالأمور الآتية :

١ـ وجوب الاتصال للنفى بزمان الحال نحو : لما يقم زيد ، يدل على انتفاء القيام إلى زمن الإخبار[١] ، وعلى هذا فلا يقال : لما يقم زيد ثم قام ، بل يقال : لما يقم زيد وقد يقوم أو لا يقوم[٢] .

٢ـ حذف مجزومها في الاختيار إذا دل عليه دليل[٣] ، نحو : قاربت المدينة ولما ، يريد : ولما أدخلها ، ولا يجوز حذف مجزوم (لم) إلا في الضرورة ، ومنه قول الشاعر :

احفظ وديعتك التى استودعتها ... يوم الأعازب إن وصلت وإن لم[٤]

أي : وإن لم تصل ، هذه هى أهم الأمور التى انفردت بها (لما) دون (لم)[٥] .

ثالثا : ما تنفرد به (لم ، لما) عن (لا ، ولام الطلب) :

تنفرد " لم ، ولما " دون " لا " واللام " الطلبيتين بجواز دخول همزة الاستفهام عليهما[٦] ، وتكون الهمزة استفهاماً حقيقة عن الفعل المنفى بهما ، فإذا قيل : ألم يقم زيد ، وألما يقم زيد ، فمعناه السؤال عن انتفاء قيام زيد فيما مضى .

والأكثر إذا دخلت عليهما أن يكون الاستفهام على سبيل التقرير ، والتقرير هو التوقيف على ما يعلم المخاطب ثبوته ، ولذلك الكلام معه موجب حتى إنه يعطف على صريح الموجب نحو قوله تعالى : { أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ (١) وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ }[٧] ، وهو تارة يخلص للتقرير ، وتارة تنجر معه معان منها :

١ ـ التذكير نحو قوله تعالى : { أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى }[٨] .

٢ ـ التهديد والتخويف نحو قوله تعالى : { أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ }[٩] .

٣ـ الإبطاء نحو قوله تعالى : { أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ }[١٠] .

٤ـ التوبيخ نحو قوله تعالى : { أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ }[١١] .

هذه هى مواضع الاختصاص في جوازم المضارع .

ثانياً : الأدوات التى تجزم فعلين :

وفيه مسألتان :

الأولى : خصائص (إن) .

الثانية : ما انفردت به (أى) الشرطية دون بقية أخواتها

---

(١) المساعد ٣ / ١٢٩ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ٢٣٣ .

(٢) التصريح ٢ / ٢٤٧ ، وينظر الارتشاف ٤ / ١٨٥٩ .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ٢٣٣ ، وينظر شرح التسهيل ٤ / ٦٥ .

(٤) قائله : إبراهيم بن هرمه ، وهو من الكامل . من مواضعه : الارتشاف ٤ / ١٨٦٠ ، وتوضيح المقاصد ٤ / ٢٣٤ ، والمساعد ٣ / ١٣١ ، والتصريح ٢ / ٢٤٧ والهمع ٢ / ٥٦ ، والدرر ٥ / ٦٦ ، والديوان ١٩١ .

(٥) ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٥٩ ، ١٨٦٠ .

(٦) الكتاب ٣ / ٨ ، وينظر الارتشاف ٤ / ١٨٦١ ، والمقرب ١ / ٢٩٧ .

(٧) الآية (١) من سورة الشرح .

(٨) الآية (٦) من سورة الضحى .

(٩) الآية (١٦) من سورة المرسلات .

(١٠) من الآية (١٦) من سورة الحديد .

(١١) من الآية (٣٧) من سورة فاطر .

المسألة الأولى : ما انفردت به (إن) الشرطية دون بقية أخواتها :

تنفرد (إن) الشرطية دون بقية أخواتها بأمور :

١ـ وقوع الاسم بعدها في ظاهر الكلام[١] . ومنه قوله تعالى : { وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ }[٢] ، والكلام على تقدير فعل مناسب ، فكأن (إن) داخلة على الفعل المقدر لا على الاسم الظاهر[٣] ، وهذا الأمر مختص بـ (إن) فلا يتقدم الاسم الفعل على الإضمار المذكور مع غير (إن) من أدوات الشرط الجازمة إلا ضرورة[٤] .

٢ـ يجوز في الشرط بـ (إن) – خاصة – تقديم معموله عليه – وحده باتفاق[٥] . نحو : إن طعامنا تأكل نكرمك ، كما يجوز في الجزاء المجزوم بـ (إن) تقديم معموله عليه نحو : إن تكرمنا طعامك نأكل ، وتقديم معمول الشرط أو الجواب – عليهما – من خصائص (إن) دون بقية أخواتها .

٣ ـ يجوز مع (إن) دون غيرها أن تحل (إذا) الفجائية محل الفاء في ربط الجزاء غير الصالح للشرطية بالشرط[٦] . ومنه قوله تعالى : { وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ }[٧] ، وقوله : { وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ }[٨] ، وإنما تقوم " إذا " مقام الفاء في ربط الجواب بعد (إن) ـ خاصة ـ إذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية ؛ لأن (إذا) المفاجأة لا تدخل على الجملة الفعلية ولا الطلبية[٩] ، وإنما قامت " إذا " مقام الفاء ؛ لأنها مثلها في عدم الابتداء بها ، وفي إفادة معنى التعقيب ، فأشبهت الفاء ، فجاز أن تقوم مقامها[١٠] ، وكون " إذا " تربط جملة الجواب بجملة الشرط هو مذهب الخليل وسيبويه[١١] ، وزعم الأخفش أن ذلك هو على حذف الفاء ، والفاء هي التي تربط[١٢] .

هذا ، وتجدر الإشارة على ان هذا الاختصاص لم يسلم لـ (إن) ، بالنظر لأدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة ، فالنصوص متضافرة على أن (إذا) الشرطية مثلها في هذا الاستعمال[١٣] .

قال تعالى : { وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا }[١٤] . وقوله : { ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ }[١٥] .

وعلى هذا فإحلال (إذا) الفجائية محل (الفاء) لا يختص بـ (إن) بل تشاركها (إذا) الشرطية ، فالدعوى دعوى اشتراك لا دعوى انفراد .

ويمكن تحقيق انفراد (إن) بذلك بالنظر إلى أخواتها الجازمة ، لا بالنظر إلى أدوات الشرط غير الجازمة .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٧٤ ، وينظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٩٩ .
(٢) من الآية (٦) من سورة التوبة .
(٣) هذا على رأي المصريين . أما الكوفيون فلا يقدرون الفعل .
(٤) الكتاب ٣ / ١١٣ ، وينظر الهمع ٢ / ٥٩ .
(٥) الكتاب ٣ / ١١٣ ، ١١٤ ، وينظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٢ .
(٦) الكتاب ٣ / ٦٤ ، وينظر شرح التسهيل ٤ / ٨٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ .
(٧) من الآية (٣٦) من سورة الروم .
(٨) من الآية (٥٨) من سورة التوبة .
(٩) توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ٢٥٤ ، وينظر شرح التسهيل ٤ / ٨٥ .
(١٠) ابن الناظم ٧٠٢ ، وينظر حاشية الخضري ٢ / ٢٨٤ .
(١١) الكتاب ١ / ١٣٤ ، وينظر المقتضب ٣ / ٦٧٨ .
(١٢) المساعد ٣ / ١٦٣ ، وينظر الارتشاف ٤ / ١٨٧٢ .
(١٣) شرح عيون الإعراب للمجاشعي ٢٨٠ ، وينظر المغني ١ / ١٨٧ .
(١٤) من الآية (٢١) من سورة يونس .
(١٥) من الآية (٢٥) من سورة الروم .

المسألة الثانية : ما انفردت به (أى) الشرطية دون بقية أخواتها :

أسماء الشرط كلها مبنية ؛ لتضمنها معنى (إن)[١] ، وقد انفردت (أى) دون بقية أخواتها بالإعراب ؛ لأنه قد عارض ما فيها من شبه الحرف لزوم الإضافة إلى الأسماء ، فحماها ذلك من البناء[٢] .

وإذا ثبت لها اختصاصها بالإعراب للزوم الإضافة ، فإن إضافتها إما أن تكون للنكرة مطلقاً نحو : أى حكيم تصادق أصادق ، وإما لمعرفة بشرط أن تكون المعرفة دالة على متعدد صراحة أو تقديراً أو عطفاً بالواو[٣] .

فالتعدد الصريح نحو : أى الطلاب تساير أساير ، والتعدد المقدر وهو الذى يلحظ فيه ما يكون في الفرد الواحد من أجزاء متعددة نحو : اى محمد تستحسن أستحسن أى : أى أجزاء محمد تستحسن أستحسن ، ومثال التعدد بالعطف بالواو نحو : أى وأيك يذاكر ينجح[٤] .

و " أى " تكون بحسب ما تضاف إليه ، إن أضيفت إلى ظرف مكان كانت ظرف مكان نحو : أى جهة تجلس أجلس معك[٥] .

أو إلى ظرف زمان كانت ظرف زمان نحو : أي يوم تصم أصم ، أو إلى مصدر كانت مصدراً نحو : أي مذاكرة تذاكر أذاكر و " أى " لتعميم أوصاف الشئ ، والأوصاف مشتركة ، فلذلك يلزم أن تضاف لفظاً أو معنى إلى الموصوف[٦] .

أسلوب القسم

وفيه مسالة واحدة :

نفى جواب القسم بـ " ما " و " لا " و " إن " دون بقية حروف النفى .

اختصت " ما " و " لا " و " إن " بأنه ينفى بها جواب القسم دون غيرها من حروف النفى كـ " لن " و " لم " و " لما " ، سواء أكانت جملة الجواب المنفى فعلية أم اسمية[٧] .

وإنما اختصت الثلاثة بذلك دون سواها ؛ لأنها لا تختص بفعل ولا اسم ، بخلاف " لن " و " لم " و " لما " فإنها مخصوصة بالفعل ، فأرادوا أن يكون ما ينفى به الجواب مما لا يمتنع دخوله على الاسم ؛ لأن ما لا يمتنع دخوله على الاسم يجوز دخوله على الفعل ، والجواب قد يصدر بكل واحد منهما ، فلذلك لم ينف جواب القسم - دون ندور - بغير الثلاثة التى لا تختص[٨] ، هذا ، وندر نفى الجواب بـ " لن " ومنه قول الشاعر :

والله لن يصلوا إليك بجمعهم ... حتى أوارى في التراب دفينا[٩]

كما ندر نفى الجواب بـ " لم " نحو : والله لم يقم زيد[١٠] ، ويفهم مما سبق أن الجواب المنفى - في جميع أحواله - لا يتطلب زيادة شئ إلا أداة النفى قبله ، مع اشتراط أن تكون إحدى الأدوات الثلاث السابقة ، سواء أكان الجواب جملة فعلية أم اسمية .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٧٣ ، وينظر الكتاب ١ / ١٣٤ ، ١٣٦ ، ٣ / ٥٦ .

(٢) المغنى ١ / ٩١ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢ / ٦٥ ، ٦٦ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٦ ، وينظر أوضح المسالك ٣ / ١٤٤ .

(٥) المساعد ٣ / ١٤٣ ، وينظر التصريح ٢ / ٢٤٨ .

(٦) ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٦٨ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٦ ، وينظر المساعد ٢ / ٣١٣ ، ٣١٤ .

(٨) ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٨٠ ، وينظر التوطئة للشلوبينى ص ٢٥٧ .

(٩) قائله : أبو طالب ، وهو من الكامل . من مواضعه : شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٤٩ ، وشرح التسهيل ٣ / ٢٠٧ والمساعد ٢ / ٣١٤ ، والهمع ٢ / ٤١ ، والدرر ٢ / ٤٥ .

(١٠) شرح التسهيل ٣ / ٢٠٧ ، وينظر المقتضب ٢ / ٣٣٤ ، والهمع ٢ / ٤١ .

الاستفهام

وفيه ثلاث مسائل

الأولى : ما تختص به الهمزة .

الثانية : ما تختص به " هل " .

الثالثة : إعراب " أى " .

المسألة الأولى : ما تنفرد به الهمزة :

الهمزة هى أصل أدوات الاستفهام ، ولهذا خصت بأحكام :

أحدها : إنها يستفهم بها عن طلب التصور نحو : أزيد قائم أم عمرو وطلب التصديق نحو : أزيد قائم[١] . فالهمزة لطلب التصور والتصديق بخلاف (هل) فهى مختصة بطلب التصديق نحو : هل قام زيد ، وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور نحو : من جاءك ؟ وما صنعت ؟ وكم مالك ؟ وأين بيتك ؟ ومتى سفرك ؟[٢] .

الثانى : أنها تدخل على المثبت ، وعلى المنفى ، وتنقل النفى إلى الإثبات في ثلاث أدوات هى : لم ، ولما ، وليس ، ويدخلها معان من الإنكار ، والتعجب ، والتجهيل ، والتوبيخ[٣] ، قال تعالى : { أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ }[٤] وقال : { أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ }[٥] .

الثالث : تمام التصدير ، ولهذا دخلت على العواطف من الواو والفاء وثم ولم يدخلن عليها[٦] ، قال تعالى : { أَوَلَمْ يَسِيرُوا }[٧] وقال : { أَفَلَمْ يَسِيرُوا }[٨] وقال : { أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ }[٩] .

وهذا بخلاف أخواتها فإنهن يتأخرن عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة قال تعالى : { فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ }[١٠] .

ولتمام التصوير في الهمزة ـ أيضاً ـ لا تذكر بعد (أم) التى للإضراب كما يذكر غيرها فلا يقال : أقام زيد أم أقعد[١١] .

ويقال في غيرها : أم هل قعد ، وكون الهمزة تتقدم على حروف العطف لتمام التصدير مذهب سيبويه والجمهور[١٢] .

---

(١) المغنى ١ / ٢٢ ، وينظر شرح التسهيل ٤ / ١١٠ .

(٢) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٦٦ .

(٣) السابق ٥ / ٢٣٦٦ ، وينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ١ / ٣٨٤ .

(٤) الآية (١) من سورة الشرح .

(٥) من الآية (٣٦) من سورة الزمر .

(٦) المقتضب ٣ / ٢٨٩ ، وينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ١ / ٣٨٣ .

(٧) من الآية (٩) من سورة الروم .

(٨) من الآية (٤٦) من سورة الحج .

(٩) من الآية (٥١) من سورة يونس .

(١٠) الآية (٢٦) من سورة التكوير .

(١١) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٦٦ ـ ٢٣٦٧ .

(١٢) الكتاب ٣ / ١٨٧ : ١٨٩ ، وينظر المقتضب ٣ / ٣٠٧ .

وخالف بعض النحاة – منهم الزمخشرى – فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلى ، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف[١] .

ففى نحو قوله تعالى : { أفلم يسيروا } يكون التقدير عندهم امكثوا فلم يسيروا[٢] ، ولم يلتفت كثيراً لهذا الوجه ؛ لما فيه من التكلف ؛ لكونه غير مطرد في جميع المواضع[٣] .

تلك هى أهم الأمور التى تمتاز بها الهمزة عن أخواتها من أدوات الاستفهام .

المسألة الثانية : ما تنفرد به هل :

تنفرد (هل) دون الهمزة بالأمور الآتية :

١- وقوعها موقع (قد) كقوله تعالى : { هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا }[٤] أى : قد أتى[٥] .

٢- وقوعها موقع النفي نحو : هل يقدر على هذا غيرى أى : ما يقدر[٦] ، ويعينه دخول (إلا) نحو قوله تعالى : { وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ }[٧] أى : ما يجازى . ولا يجوز أزيد إلا قائم ، ولا أقام إلا زيد[٨] . هذه هى أهم الأمور التى انفردت بها (هل) دون الهمزة .

المسألة الثالثة : انفراد " أى " بالإعراب :

أسماء الاستفهام مبنية لتضمنها معنى حرف الاستفهام[٩] . غير أن ما في " اى " من تضمن معنى حرف الاستفهام معارض يشبه (كل) و (بعض) (أى) الموصوف بها في نحو : مررت برجل أى رجل ، ومعارض بالإضافة القياسية وهى الإضافة إلى المفردات دون لزوم في اللفظ[١٠] .

لذا استحقت التفضيل على أخواتها فأعربت وعوملت في إضافتها معاملة (كل وبعض) لوقوعها موقعهما ، فتضاف لفظاً كقولك : أى القوم لقيت ؟ وتقديراً كقولك : بأى مررت ؟ كما يقال : مررت بكلهم وبكل ، وببعضهم وببعض[١١] .

هذا ، وإضافة (أى) قد تكون إلى ما هى بعضه ، أو إلى ما تقع عليه . فإن أضيفت إلى ما هى بعضه ، فلا تكون إلا معرفة سواء أضيفت إلى مفرد أو جمع أو مثنى ، مثل قولك : أي الرجال قائم ؟ وأى الرجلين قائم ؟ وأى زيد أحسن ؟

وإن أضيفت إلى ما تقع عليه كان نكرة سواء أضفتها إلى مفرد أو مثنى أم مجموع نحو : أي رجل عندك ؟ وأى رجال عندك ؟ وأى رجلين عندك[١٢] ؟ ، وخلاصة الأمر أن (أى) الاستفهامية فارقت بقية أخواتها من أدوات الاستفهام بالإعراب[١٣] .

---

(١) الكشاف ١ / ٢٩٤ ، ١ / ٣٠٠ .
(٢) المغنى ١ / ٢٢ ، ٢٣ .
(٣) السابق ١ / ٢٢ ، ٢٣ .
(٤) الآية (١) من سورة الإنسان .
(٥) شرح التسهيل ٤ / ١١٠ ، وينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ١ / ٣٨٤ .
(٦) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٦٥ ، ٢٣٦٦ .
(٧) من الآية (١٧) من سورة سبأ .
(٨) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٦٦ ، وينظر شرح العمدة ١ / ٣٨٦ .
(٩) ابن الناظم ٣٠ ، وينظر شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٦ .
(١٠) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ١ / ٣٩١ ، ٣٩٢ .
(١١) شرح ابن عقيل ٢ / ٦٦ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٥١ .
(١٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣ / ٤٧ .
(١٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٢ .

العـــدد

وفيه مسألتان :

الأولى : انفراد " اثنا ، واثنتا " بالإعراب دون بقية ألفاظ العدد المركب .

الثانية : صلاحية جعل الألف تمييزاً لكل أنواع العدد .

المسألة الأولى : إعراب " اثنا ، واثنتا " دون بقية العدد المركب :

عدد المركب نوع من أنواع العدد ينحصر في الأعداد : أحد عشر ، وتسعة عشر ، وما بينهما[١] . ويلحق به " بضع ، وبضعة " . قال سيبويه " وأما بضعة عشر فبمنزلة تسعة عشر في كل شئ ، وبضع عشرة كتسع عشرة في كل شئ "[٢] .

هذا ، والعدد المركب مبنى على فتح الجزأين ، أما بناء الصدر منهما ، فلتنزله منزلة صدر الاسم ، وأما بناء العجز ؛ فلتضمنه معنى الحرف ، لأن الأصل في نحو : خمسة عشر : خمسة وعشر ، كما تقول : خمسة وعشرون ، فلما ركبا ذهبت الواو من اللفظ ، وتضمن معناها ثانى الجزأين ، فبنى على الفتح[٣] .

وقد استأثر " اثنا واثنتا " بالإعراب من بين ألفاظ العدد المركب ، فاستصحب إعرابهما في التركيب ، فيكونان بألف في الرفع ، نحو : جاء اثنا عشر رجلاً ، واثنتا عشرة امرأة ، وبياء في النصب والجر نحو : رأيت اثنى عشر رجلاً ، ومررت باثنى عشر رجلاً[٤] .

وإنما أعرب " اثنا واثنتا " من بين صدور المركبات ، لوقوع العجز منها موقع النون ، فكما كان الإعراب مع النون ثابتاً ثبت مع الواقع موقعها . قال سيبويه " وأما اثنا عشر فزعم الخليل أنه لا يغير عن حاله قبل التسمية وليس بمنزلة خمسة عشر ، وذلك أن الإعراب يقع على الصدر فيصير " اثنا " في الرفع ، واثنى في النصب والجر ، وعشر بمنزلة النون ، ولا يجوز فيها الإضافة كما لا يجوز في مسلمين "[٥] .

وذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى أنه لا مزية لـ " اثنا واثنتا " على بقية أخواتهما من العدد المركب ؛ لأنهما مبنيان كالباقى[٦] .

غير أن رأيهما رده معظم النحويين ؛ لأن دلالة إعرابهما كونهما بالألف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً ، ولو كانا مبنيين لكانا بالياء على كل حال[٧] .

والكلمة الثانية من الكلمتين : وهى " عشرة وعشر " نرجع بهما إلى القياس فى التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث ، فنجردها من التاء مع المذكر ، ونؤنثها مع المؤنث رجوعاً إلى الأصل ؛ لئلا يجمع بين علامتى تأنيث ، وتبنى على الفتح مطلقاً سواء كانت مع اثنين أم اثنتين ، أم مع غيرهما .

أما بناؤها مع " اثنين واثنتين " فلأنها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الإضافة ، والاسم إذا وقع موقع الحرف بنى .

---

(١) المساعد ٢ / ٧٨ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ٣١٢ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٦١ .

(٣) ابن الناظم ٧٣٢ ، ٧٣٣ .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ٣١٢ .

(٥) الكتاب ٣ / ٣٠٧ ، وينظر المساعد ٢ / ٨٠ .

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ٣١٢ ، ٣ / ٣١٣ ، وينظر المساعد ٢ / ٨٠ .

(٧) ارتشاف الضرب ٢ / ٧٥٩ .

وأما بناؤها مع غيرهما فلأنها واقعة موقع التنوين ، وهو حرف مبنى على السكون وخالفت فى البناء حكم ما وقع موقعه تنبيهاً على الفرعية ، واختير الفتح طلباً للتخفيف[١] .

ويفهم مما سبق أن " اثنا ، واثنتا " انفردتا دون بقية صدور العدد المركب بإعرابهما إعراب المثنى بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً[٢] .

المسألة الثانية : صلاحية جعل الألف " تمييزاً لكل أنواع العدد :

اختص " الألف " بكونه صالحاً لجعله تمييزاً لكل أقسام العدد : المضاف ، والمركب ، والعقد والمعطوف[٣] .

و " الألف " بهذا يمتاز عن " مائة " التى لا تصلح تمييزاً إلا للثلاث والتسعة وما بينهما ، وإلا الأعداد المركبة مثل : ثلاثمائة ؛ وإحدى عشرة مائة ، وخمس عشرة مائة[٤] ، ولا تكون " المائة " تمييزاً للعقود ولا للأعداد المعطوفة .

وعلى هذا فالألف يمتاز على المائة بصلاحية جعله تمييزاً لكل أنواع الأعداد ، أما المائة فلا تصلح إلا للأعداد المضافة والمركبة[٥] .

---

(١) شرح التصريح ٤ / ٤٨٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٧١ . وينظر التصريح ٢ / ١٧٥ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠٨ . وينظر شرح التصريح ٤ / ٤٧٤ .

(٤) المساعد ٢ / ٨٩ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢ / ٧٦٢ .

الخاتمة

وبعد ....

فقد أظهرت تلك الدراسة أشهر المزايا على الأقران وأحوالها من حيث الانفراد والاشتراك والإسقاط ، وقد أمكن ـ من خلال تلك الدراسة ـ استنتاج الأمور الآتية :

أولا : في باب أسماء الإشارة :

١ ـ انفراد " ذين ، وتين " بالإعراب

٢ ـ انفراد " ذا " الإشارية باستعمالها اسماً موصولاً . عند جمهور البصريين ، والكوفيون يسقطون تلك المزية ؛ لأن استعمال أسماء الإشارة أسماء موصولة لا يقتصر على " ذا " عندهم بل يجيزون استعمالها كلها موصولة .

ثانيا : الاسم الموصول :

١ ـ انفراد " أن " بوصلها بجملة طلبية دون سائر الموصولات الاسمية والحرفية ، وهى مزية مختلف فيها ، فمن أسقطها جعل " أن مفسرة إذا لم تسبق بحرف جر ، وإن سبقت به فهى زائدة .

٢ـ انفراد " ما " المصدرية بنيابتها عن ظرف زمان خلافاً للزمخشرى الذى أشرك معها " أن " ، فالمزية مشتركة وليست منفردة .

٣ـ انفرد " اللذين واللتين " بالإعراب دون سائر الموصولات الاسمية المختصة ، وقد تشاركهما " الذين " في تلك المزية على لغة .

٤ـ انفراد " أي " الموصولة بالإعراب دون سائر الموصولات المشتركة ، ومزيتها غالبة عند سيبويه ومن وافقه ومطلقة عند جمهور الكوفيين ، وعلي رأى ثعلب فالمزية لا غالبة ولا مطلقة ؛ لأن " أيا " ـ عنده لا تعد من الموصولات .

ثالثا : في باب (كان وأخواتها) :

١ـ انفراد " دام " والمنفى بـ " ما " بعدم دخولها على مبتدأ ذى خبر مفرد طلبى ، وتتلاشى تلك المزية إن كان النافى غير " ما " أو لم يكن هناك نفى أصلاً .

٢ـ انفراد " كان " بالدلالة على الدوام وعدم اقتضاء الانقطاع غير أن تلك الأفضلية تتلاشى أمام مذهب أكثر النحاة الذين يرون أن (كان) تقتضى الانقطاع كسائر الأفعال الماضية .

٣ـ انفراد (كان) بالزيادة عند جمهور البصريين ، وعند الكوفيين المزية مشتركة ، إذا تشاركها " أصبح وأمسى " . وتوسع الكوفيون فقاسوا على " كان " سائر أخواتها ما لم يناقض معنى الفعل المزيد معنى التعجب .

٤ـ انفراد " كان " دون سائر أخواتها بالحذف سواء حذفت وحدها أم مع الاسم أم مع الخبر أم معهما .

٥ـ انفراد " كان " بحذف نون مضارعها بالقيود التى سبق ذكرها ورأى يونس ـ المخالف ـ في تلك المسألة يؤدى إلى اتساع المزية إذ خفف من قيود الحذف .

٦ـ انفراد " كان " بجواز الاتصال والانفصال في خبرها إذا كان ضميراً ، وتسقط تلك المزية على رأى بعض النحويين الذين رفعوا دعوى الاشتراك بجريان هذا الاستعمال في سائر أخوات " كان "

٧ ـ انفراد " كان " بنصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد لام الجحود ، وهى اللام المسبوقة بكون ماض منفى ناقص . خلافاً لبعض النحويين الذين أجازوا هذا الاستعمال في سائر أخوات " كان " ، ودعوى الاشتراك من النادر الذى لم يؤيده سماع من العرب .

٨ـ انفراد " ليس " بزيادة الباء في خبرها دون سائر أخواتها وتسقط المزية بناء على رأى بعض النحويين الذين أجازوا زيادة الباء في جميع أخبار النواسخ بشرط كونها منفية .

٩ـ انفراد " ليس " بجواز الاقتصار على اسمها في الضرورة عند البصريين ، وتسقط المزية بناء على رأى بعض النحويين الذين أجازوا هذا الاستعمال في غير (ليس) .

١٠ـ انفراد " ليس " بمجئ اسمها نكرة محضة ، وعلى رأى بعض النحويين المجيزين مجئ اسم " كان " نكرة محضة إذا وقعت بعد نفى أو شبهه يسقط الانفراد ويثبت الاشتراك .

١١ـ انفراد " ليس ولا يكون " باستعمالهما أداتى استثناء دون غيرهما من أخوات (كان) .

رابعا : أفعال المقاربة :

المزية في أفعال المقاربة ثابتة سواء في انفراد " كاد وأوشك " بالتصرف أم في انفراد " عسى " وأوشك واخلولق " باستعمالها تامة وناقصة .

خامسا : إن وأخواتها :

١ـ انفراد " إن " بدخول لام الابتداء ، وعلى رأى الكوفيين فالمزية مشتركة ؛ إذ تشاركها " لكن " في هذا الاستعمال ، وخلافاً لبعض النحويين الذين أجازوا دخول لام الابتداء على أخبار بعض أخوات " كان " .

٢ ـ انفراد " أن " بوقوعها بعد (لو) الشرطية .

٣ ـ انفراد " لعل " بوقوعها حرف جر على لغة .

٤ـ انفراد " لعل " بدخول " أن " الناصبة على المضارع الواقع خبراً لها .

٥ـ انفراد " ليت " بجواز الإعمال والإهمال إذا اتصلت بها " ما " الزائدة ، وتسقط المزية بناء على رأى الزجاج والزمخشرى اللذين أجازا الإعمال والإهمال فيها جميعاً ، وعلى رأى الزجاج الدعوى دعوى اشتراك ؛ إذ أجاز الإعمال والإهمال في " ليت " و " لعل " و " كأن " دون إن وأن ولكن .

٦ـ انفراد " ليت " بمباشرة (أن) المفتوحة ـ بلا فاصل ـ بخلاف أخواتها فلا يصح معها هذا الاستعمال إلا بوجود فاصل بين " أن " المفتوحة وبين أخواتها .

٧ـ انفراد " ليت " بلزوم نون الوقاية تنبيهاً على مزيتها على أخواتها في الشبه بالفعل .

٨ـ انفراد " إن وأن ولكن " برفع المعطوف بعد تمام الخبر ، وعلى رأى الفراء تسقط المزية ؛ إذ أجاز رفع المعطوف بعد تمام الخبر وقبله مع الحروف الستة بشرط خفاء الإعراب .

٩ـ انفراد " إن وأن ولكن " بدخول الفاء على أخبارها خلافاً لبعض النحويين الذين منعوا دخول الفاء في أخبارها فيزول الاختصاص وتسقط المزية ، وخلافاً لابن عصفور الذى قصر هذا الاستعمال على (إن) وحدها .

١٠ ـ انفراد " ليت ، ولعل ، وكأن " بالعمل في الحال .

سادسا : ظن وأخواتها :

انفردت أفعال القلوب المتصرفة دون الجامدة ودون أفعال التحويل :

١ـ بالتعليق خلافاً لبعض النحويين الذين قصروا تلك المزية على أفعال اليقين دون أفعال الرجحان ، وهو خلاف المشهور .

٢ ـ بالإلغاء .

٣ ـ بكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى .

٤ـ انفراد " ظن وأخواتها " دون بقية النواسخ بدخولها على مبتدأ له الصدارة غير الدائمة في جملته ، وتسقط المزية إذا كان المبتدأ له الصدارة الدائمة في جملته .

سابعا : حروف الجر :

١ـ انفراد " من " بجرها ظروف لا تتصرف ودخولها على " عن " و " على " اسمين .

٢ـ انفراد " رب " دون بقية حروف العطف بوجوب تصديرها وتنكير مجرورها ، ونعته إن كان ظاهراً ، وإفراده وتذكيره ، وإعمالها محذوفة بعد الفاء والواو وبل ، وقد ثبت مجئ ما يناقض هذا الاختصاص ، وعلى هذا المزية غالبة لا لازمة .

ثامنا : الإضافة :

انفراد " حيث " دون ظروف المكان بإضافتها إلى الجملة ، وعلى رأى الكسائى تسقط المزية ؛ إذ أجاز إضافتها إلى المفرد .

تاسعا : باب المدح والذم :

وفيه انفراد مخصوص " نعم " دون مخصوص " حبذا " بجواز دخول النواسخ عليه تقدم أو تأخر .

عاشراً : التوابع :

أ ـ النعت :

١ـ انفراد النعت بالتقدم على بقية التوابع عند اجتماعها خلافاً لبعض النحويين الذين أجازوا تقديم التوكيد ، وعلى هذا فلا مزية للنعت .

٢ـ انفراد " أى " دون سائر الصفات بعدم حذف موصوفها وعلى رأى ابن مالك تسقط المزية ؛ إذ اجاز حذف موصوفها مثل سائر الصفات ، وعلى هذا يجرى عليها ما يجرى على غيرها .

ب ـ التوكيد :

وفيه انفراد " النفس والعين " دون بقية ألفاظ التوكيد المعنوى بجواز جرهما بالباء الزائدة ، خلافاً لمن جعل المزية مشتركة بينهما وبين " أجمعهم " ـ بفتح الميم وضمها .

ج ـ عطف النسق :

وفيه انفراد الواو والفاء بأمور – سبقت الإشارة إليها – لا يشاركهما فيها غيرهما من حروف العطف .

حادى عشر : نواصب المضارع :

١ـ انفراد " أن " بالإعمال مظهرة ومضمرة وهذا عند جمهور البصريين وأما عند الكوفيين فلا مزية لـ " أن " – عندهم – ؛ لأن النصب بالأحرف التى يرى البصريون أن (أن) مضمرة بعدها .

٢ـ انفراد الفاء دون بقية الأحرف التى تضمر بعدها (أن) وجوباً بجزم المضارع عند سقوطها وقصد الجزاء .

ثانى عشر : جوازم المضارع :

أ ـ ما يجزم فعلا واحدا .

وفيه ثبوت انفراد " لم " عن " لما " بأمور ، والعكس ، وانفرادهما بأمور عن " لا " واللام الطلبيتين .

ب ـ ما يجزم فعلين :

١ـ انفراد " إن " دون بقية أخواتها الشرطيات بوقوع الاسم بعدها في ظاهر الكلام ، وجواز تقديم معمول الشرط معها خاصة وإحلال " إذا " الفجائية محل الفاء في ربط الجواب غير الصالح للشرطية ، وتشاركها " إذا " الشرطية في هذا الاستعمال الأخير على الصحيح.

٢ ـ انفراد (أي) الشرطية بالإعراب .

ثالث عشر : أسلوب القسم :

وفيه انفراد " إن " و " ما " ولا " بنفى جواب القسم دون حروف النفى الأخرى .

رابعا عشر : أسلوب الاستفهام :

١ـ انفراد الهمزة عن بقية أدوات الاستفهام بأمور منها طلب التصور والتصديق ، ودخولها على المثبت والمنفى ، ولزوم التصدير .

٢ ـ انفراد (هل) عن الهمزة بوقوعها موقع (قد) والنفى .

٣ ـ انفراد (أى) بالإعراب دون بقية أدوات الاستفهام .

خامس عشر : العدد :

١ـ انفراد " اثنا واثنتا بالإعراب دون بقية ألفاظ العدد المركب وتسقط المزية على رأى ابن درستويه وابن كيسان ؛ لأنهما يقولان ببنائهما كالباقي ، وإسقاط المزية ـ هنا ـ مردود عند اكثر النحويين .

٢ ـ انفراد الألف بجعله تمييزا لكل أنواع العدد .

هذا ، وأوصى غيرى من الباحثين بدراسة هذا الموضوع دراسة تطبيقية متعلقة بالقرآن الكريم أو الحديث النبوى أو كلام العرب حتى تعم الفائدة .

هذه هى أهم الملحوظات التى خرجت بها تلك الدراسة ، وآمل أن ينال هذا العمل المتواضع القبول

" وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين "

دكتور

جمال محمد أحمد عوض

المصادر والمراجع

١ ـ القرآن الكريم

٢ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى تحقيق : د / رجب عثمان محمد . مراجعة د / رمضان عبد التواب . الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة . ط الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨ .

٣ ـ الأصول في النحو لأبى محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادى ت د / عبد الحسين الفتلى . ط مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ .

٤ ـ إعراب القرآن لأبى جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ت : د / زهير غازى زاهد . ط ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

٥ـ أمال ابن الحاجب لأبى عمرو عثمان بن الحاجب ، دراسة وتحقيق د / فخر صالح سليمان قداره . ط دار الجيل بيروت ، ودار عمار عمان ط ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .

٦ـ الأمالى الشجرية لضياء الدين أبى السعادات هبة الله بن على ابن حمزة العلوى الحسنى المعروف بابن الشجرى . ط مجلس دائرة المعارف العثمانية . حيدر آباد .

٧ ـ الأمالى للقالى: إسماعيل بن القاسم ط دار الكتاب العربى بيروت .

٨ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى ، قدم له ووضع فهارسه : حسن حمد . بإشراف د / إميل بديع يعقوب . منشورات محمد على بيضون . دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

٩ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المصرى ط المكتبة العصرية . صيدا بيروت .

١٠ـ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب . تحقيق وتقديم د / موسى نباى العليلى ط دار إحياء التراث الإسلامى بالعراق .

١١ ـ البيان في غريب إعراب القرآن تأليف : أبو البركات الأنبارى . تحقيق الدكتور / طه عبد الحميد طه . مراجعة : مصطفى السقا . ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

١٢ ـ تذكرة النحاة لأبى حيان الأندلسى . تحقيق د / عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

١٣ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى المعروف بابن أم قاسم ، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن على سليمان ط الأولى ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م . الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ، ٩ شارع الصنادقية . الأزهر . القاهرة .

١٤ ـ التوطئة لأبى على الشلوبينى ، تحقيق د / يوسف أحمد المطوع ط الكويت ١٩٨١م / ١٤٠١هـ .

١٥ ـ الجنى الدانى في حروف المعانى تحقيق : فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م . منشورات دار الآفاق الجديدة . بيروت .

١٦ ـ حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ، شرحها تركى فرحان المصطفى منشورات محمد على بيضون : بيروت ط الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .

١٧ ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى ط دار إحياء الكتب العربية

١٨ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادى تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ط بولاق) ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .

١٩ ـ الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى تحقيق / محمد على النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
٢٠ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العلوم العربية . تأليف الفاضل الرحالة : أحمد بن الأمين الشنقيطى . تحقيق : د / عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة . لا ط .
٢١ـ ديوان إبراهيم لبن هرمه ، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان دمشق ١٣٨٦هـ / ١٩٦٩م .
٢٢ ـ ديوان جرير بن عطية شرح د / يوسف عيد ط دار الجيل بيروت ط الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .
٢٣ـ ديوان حاتم الطائى ، تحقيق وشرح : كرم البستانى . دار صعب بيروت ١٩٨٠م .
٢٤ ـ ديوان رؤية صححه وليم بن الورد ط العراق بدون .
٢٥ـ ديوان العباس بن مرداس ، جمعه وحققه : يحيى الجبورى مؤسسة الرسالة بيروت ط الأولى ١٩٩١م .
٢٦ـ ديوان عنترة بن شداد ، قدم له ووضع هوامشه مجيد طراد . دار الكتاب العربى بيروت ط الأولى ١٩٩٢م .
٢٧ ـ ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق : ناصر الدين الأسد بيروت لبنان لا ط .
٢٨ـ ديوان كثير بن عبد الرحمن شرحه د / إحسان عباس بيروت ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .
٢٩ـ ديوان يزيد بن مفرغ الحميرى ، تحقيق د / عبد القدوس أبو صالح بيروت ١٣٩٥م / ١٩٧٥م .
٣٠ـ رصف المبانى في شرح حروف المعانى للمالقى تحقيق : أحمد الخراط دمشق ١٩٧٥م .
٣١ـ سر صناعة الإعراب لأبى الفتح عثمان بن جنى تحقيق : حسن هنداوى ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٩٨٥م .
٣٢ـ شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعينى ط دار إحياء الكتب العلمية .
٣٣ـ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، حققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه د / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ط دار الجيل بيروت .
٣٤ـ شرح التبريزى على حماسة أبى تمام ط دار القلم بيروت لبنان ٣٥ ٣٥ـ سهيل لابن مالك تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد البدوى المختون ط هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠ .
٣٦ ـ شرح التصريح على التوضيح للشيخ / خالد الأزهرى على ألفية ابن مالك في النحو للشيخ الإمام العلامة : جمال الدين بن هشام الأنصارى . دار الكتب العلمية .
٣٧ـ شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ، تحقيق د / صاحب أبو جناح العراق ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
٣٨ـ شرح شذور الذهب لأبى محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصارى ، حققه وضبطه وشرح شواهده : محمد محيى الدين عبد الحميد . لا ط .
٣٩ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تعليق : محمد محيى الدين عبد الحميد . ر إحياء التراث العربى بيروت لبنان .
٤٠ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق : رشيد عبد الرحمن العبيدى . نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية . الأولى ١٩٧٧م .
٤١ ـ شرح عيون الإعراب للإمام أبى الحسن على بن فصال المجاشعى تحقيق وتعليق د / عبد الفتاح سليم . دار المعارف ط ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
٤٢ ـ شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، ومعه كتاب " سبيل الهدى بتحقيق وشرح قطر الندى " تأليف : محمد محيى الدين عبد الحميد المكتبة التجارية الكبرى ط ١٩٦٩م .
٤٣ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د / عبد المنعم أحمد الهريدى . دار المأمون للتراث ط الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
٤٤ـ شرح الكافية للرضى ط دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٥هـ ١٩٨٥ .

٤٥ ـ شرح المرزوقى على حماسة أبى تمام ، نشره أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ط دار الجيل : بيروت ط الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م .
٤٦ـ شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوى . مكتبة المتنبى بالقاهرة .
٤٧ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبى عبد الله محمد بن عيسى السلسيلى دراسة وتحقيق د / الشريف عبد الله على الحسينى البركانى ط بيروت .
٤٨ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق وتعليق : محمد فؤاد عبد الباقى . ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
٤٩ـ ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق / السيد إبراهيم محمد . ط . دار الأندلس بالقاهرة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
٥٠ ـ الكتاب لسيبويه تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ط الثالثة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م . الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة .
٥١ـ الكشاف للإمام : محمود بن عمر الزمخشرى ، رتبه وضبطه وصححه : مصطفى حسين أحمد ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م . الناشر : دار الريان للتراث .
٥٢ـ المسائل الحلبيات لأبى على الفارسى ، تحقيق د / حسن هنداوى دمشق ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
٥٣ـ المسائل العسكرية لأبى على الفارسى تحقيق د / محمد الشاطر أحمد محمد . الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م . مطبعة المدنى .
٥٤ـ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبى على الفارسى ، دراسة وتحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوى . مطبعة العانى : بغداد.
٥٥ ـ المساعد على تسهيل الفوائد (شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك) تحقيق د / محمد كامل بركات ط مركز البحث العلمى ، وإحياء التراث الإسلامى بمكة المكرمة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
٥٦ـ معانى القرآن للأخفش تحقيق د / هدى محمود قراعة . ط ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .
٥٧ـ معانى القرآن وإعرابه للزجاج ، شرح وتحقيق د / عبد الجليل شلبى ط الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
٥٨ ـ معانى القرآن لأبى زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق ومراجعة الأستاذ / محمد على النجار ط الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٥٩ـ معجم شواهد العربية لعبد السلام محمد هارون ط الثانية بدون الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة .
٦٠ـ المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . إعداد د / إميل بديع يعقوب ط دار الكتب العلمية بيروت . لبنان ط الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .
٦١ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ط المكتبة العصرية ط صيدا ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
٦٢ـ المفصل في علم العربية لأبى القاسم : محمود بن عمر الزمخشرى ويذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد : محمد بدر الدين أبى فراس الحلبى . ط دار الجيل الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
٦٣ـ المفضليات للمفضل بن محمد بن يعلى الضبى ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون . ط دار المعارف الطبعة الثامنة . بدون .
٦٤ـ المقتضب للمبرد تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
٦٥ ـ المقرب لابن عصفور تحقيق / أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى ط بغداد ١٩٨٦م .
٦٦ـ النوادر في اللغة لأبى زيد الأنصارى تحقيق ودراسة د / محمد عبد القادر أحمد . دار الشروق ١٤٠١ هـ ١٩٨١م
٦٧ـ همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع تأليف الإمام الحافظ جلال الدين عبد الله السيوطى ، تحقيق د / عبد العال سالم مكرم ط دار البحوث العلمية الأولى بدون .